المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سبتمبر/أيلول 2018

موقف المفوضية من العودة إلى ليبيا (التحديث الثاني)

التطورات السياسية والأمنية 2

انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني 6

وضع مواطني دول ثالثة (بمن فيهم طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين) 13

النزوح الداخلي والخارجي 20

الوضع الإنساني 22

الوصول إلى الإقليم والحماية الدولية 26

موقف المفوضية من العودة 27

احتياجات الحماية الدولية لمواطني الدول الثالثة المغادرين من ليبيا وعبرها 27

تسمية ليبيا كدولة ثالثة آمنة 28

تسمية ليبيا كمكان للسلامة لغرض الإنزال بعد الإنقاذ في البحر 28

تحديث ومراجعة 29

1. تقدم هذه الوثيقة تحديثاً لموقف المفوضية من عمليات العودة إلى ليبيا (التحديث الأول) المنشور في أكتوبر 2015[1]، وتحل محله. وهي تستند إلى المعلومات المتاحة حتى 3 سبتمبر 2018، ما لم يُنَص على خلاف ذلك.

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *موقف المفوضية من العودة إلى ليبيا (التحديث الأول)*، أكتوبر 2015، http://www.refworld.org/docid/561cd8804.html.

2. يتصف الوضع الحالي في ليبيا بالتشرذم السياسي والعسكري، والأعمال العدائية بين الفصائل العسكرية المتنافسة، وانتشار الجماعات المسلحة، والمناخ العام للخروج على القانون، فضلاً عن تدهور حالة حقوق الإنسان[2]. منذ عام 2014، أدى النزاع المسلح بين الجماعات المسلحة المتناحرة إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين[3]، ونزوح مئات الآلاف من الأشخاص[4]، وتعطيل وصول الناس إلى الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش، وتدمير البنية التحتية الحيوية[5]. وفي عام 2017، أفيد أن النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي كان لهما تأثير مباشر على حياة حوالي 25% من السكان[6]. وقد أدى انعدام الأمن وانعدام الحكم إلى تمكين الأنشطة غير المشروعة مثل الفساد[7]، فضلاً عن ازدهار تهريب البشر والاتجار بالبشر، مما زاد من تفاقم عدم الاستقرار في البلاد[8].

التطورات السياسية والأمنية

3. منذ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي وحكومته في أُكتوبر 2011، فشلت ترتيبات الحكم الانتقالي المتتالية في إنهاء المأزق السياسي والنزاع الداخلي الناتج عنه[9]. وقد فشل الاتفاق السياسي الليبي المدعوم من الأمم المتحدة[10]، الذي وُقِّع في 17 ديسمبر 2015، في توحيد السلطات السياسية والعسكرية المتنافسة تحت إدارة واحدة. نتيجةً لذلك، يوجد حالياً في ليبيا سلطتان حاكمتان، إحداهما في العاصمة طرابلس، ومقر الثانية في مدينتي طبرق والبيضاء الشرقيتين[11]. في طرابلس، يقود مجلس

---

[2] مجلس العلاقات الخارجية، الحرب الأهلية في ليبيا، تم التحديث في 29 أغسطس 2018، https://on.cfr.org/2xoLOG7؛ مسح للأسلحة الصغيرة، رأس مال الميليشيات - الجماعات المسلحة في طرابلس تستولي على الدولة الليبية، يونيو 2018، https://bit.ly/2m0lWfQ؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيان للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين في نهاية زيارةٍ إلى ليبيا، 12 أُكتوبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b6414484.html. صنَّفَ مؤشر السلام العالمي ليبيا باعتبارها الدولة السابعة الأكثر خطورة في العالم. مؤشر السلام العالمي 2018: يونيو 2018، https://bit.ly/2sK6cR3، صفحة 9.

[3] بين 1 يناير و31 يوليو 2018، وثّقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مقتل وجرح 127 و308 مدنياً، على التوالي. في عام 2017، وثّقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 160 حالة وفاة في صفوف المدنيين و177 إصابة. وبالنظر إلى القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات وتدفقها من المناطق المتأثرة بالصراع، فمن المرجح أن تكون أرقام الخسائر الفعلية أعلى بكثير. وتشير التقارير إلى أن الأسباب الرئيسية للإصابات في صفوف المدنيين تشمل المتفجرات من مخلفات الحرب، وإطلاق النار، والضربات الجوية، والقصف، والأجهزة المتفجرة المرتجلة. راجع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير حقوق الإنسان عن الضحايا المدنيين، متاح على: https://bit.ly/2n7tgXu. وفقاً لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها، قُتل 1,654 شخصاً في عام 2017. وسُجلت أعلى أعداد للضحايا في محافظات بنغازي وسرت وطرابلس. المركز النمساوي لبلد المنشأ والبحوث والوثائق المتعلقة باللاجئين، ليبيا، عام 2017: آخر المستجدات حول الحوادث وفقاً لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها، 18 يونيو 2018، https://bit.ly/2ttcMvB.

[4] راجع أدناه "النزوح الداخلي والخارجي".

[5] راجع أدناه "الوضع الإنساني".

[6] حوالي 1,62 مليون شخص. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2018 – ليبيا، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html (في ما يلي: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2018 – ليبيا، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html)، الصفحات 4، 5، 7.

[7] وفقاً لمؤشر تصوّر الفساد لعام 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تحتل ليبيا المرتبة 171 من بين 180 دولة حول العالم. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر تصور الفساد لعام 2017، 21 فبراير 2018، https://bit.ly/2wsdg7H. راجع كذلك، ذي إندبندنت، ليبيا تغرق في الفقر بسبب اختفاء أموال النفط في حسابات البنوك الأجنبية، 17 يوليو 2018، https://ind.pn/2MBlzrU؛ عثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ملاحظات الممثل الخاص غسان سلامة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع في ليبيا، 21 مايو 2018، https://bit.ly/2IEdvR8.

[8] "يتكامل تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص مع أنشطة التهريب الأخرى، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والذهب. (...) يحدث التهريب بلا رادع بسبب عدم وجود قوات أمنية موثوقة"؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في 1 يونيو 2017 من فريق الخبراء المعني بليبيا المُنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، 1 يونيو 2017، http://www.refworld.org/docid/5b641bee4.html. (في ما يلي: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في 1 يونيو 2017 من فريق الخبراء المعني بليبيا، يونيو 2017، http://www.refworld.org/docid/5b641bee4.html)، الفقرة 225. راجع كذلك، رويترز، عصابات الاتجار في إفريقيا تزدهر مع فشل الأمم في العمل معاً، 31 يوليو 2018، https://tmsnrt.rs/2LE1IHT؛ مؤسسة جيمستاون، ميليشيات روغ الليبية تمنع البلاد من معالجة الاتجار بالبشر ومراقبة الإرهاب، المجلد: 16،العدد: 4، 26 فبراير 2018، https://bit.ly/2LTQqeu وأدناه "وضع مواطني الدول الثالثة (بما في ذلك طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين)".

[9] مجلس العلاقات الخارجية، تعجيل الانتخابات في ليبيا سيؤدي إلى كارثة، 28 يونيو 2018، https://on.cfr.org/2IZaUkh.

[10] الاتفاق السياسي الليبي، 17 ديسمبر 2015، http://www.refworld.org/docid/5b641eae4.html.

[11] المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، دليل سريع للاعبين الرئيسيين في ليبيا ، يناير 2018، https://bit.ly/1sBE01s؛ بي بي سي، لمحة عن دولة ليبيا، 29 مايو 2018، https://bbc.in/2uhEEDD؛ مؤسسة بيرتلسمان، BTI 2018، تقرير وطني عن ليبيا، 2018، https://bit.ly/2lV1yNa.

الرئاسة الذي تم تشكيله بموجب الاتفاق السياسي الليبي رئيس الوزراء فايز السراج، وهو يؤدي مهام رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش الليبي. يرأس مجلس الرئاسة حكومة الوفاق الوطني، أي حكومة ليبيا المعترف بها دولياً[12]. كما أن المجلس الأعلى للدولة، وهو هيئة استشارية أُنشئت بموجب الاتفاق السياسي الليبي، يعمل أيضاً من طرابلس ورئيسه المنتخب هو خالد مشري[13]. يتكوَّن مركز السلطة الثانية من مجلس النواب، ومقره في طبرق، والذي سيصبح، بموجب الاتفاق السياسي الليبي، السلطة التشريعية الشرعية؛ ومع ذلك، فإن مجلس النواب لم يعترف حتى الآن بالاتفاق السياسي الليبي، وأيَّد بدلاً من ذلك "الحكومة المؤقتة" المناهضة التي يرأسها عبدالله الثني ومقرها مدينة البيضا الشرقية[14]. وبحسب ما ورد، فإن السلطات في طبرق والبيضاء تنحاز إلى الجنرال خليفة حفتر الذي يهيمن عليها ويقود الجيش الوطني الليبي، وهو ائتلاف من وحدات الجيش السابقة والجماعات المسلحة القبلية أو الإقليمية التي تسيطر على جزء كبير من وسط ليبيا وشرقها[15]. لم تعد حكومة الخلاص الوطني التي كان يهيمن عليها الإسلاميون، وقد تشكلت في عام 2014 بقيادة خليفة الغويل، تسيطر على أي مؤسسات ذات صلة بعد طرد قوات الغويل من طرابلس في أوائل عام 2017[16]. وأفادت التقارير بأن الحكومتين المتنافستين تتنافسان على الشرعية السياسية والسيطرة على الأراضي والموارد والبنية التحتية (مثل منشآت النفط والموانئ)[17].

4. في سبتمبر 2017، تم إطلاق "خطة عمل لليبيا" برعاية الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى إعادة تنشيط العملية السياسية من خلال تعديل الاتفاق السياسي الليبي وتنفيذه، وعقد مؤتمر وطني شامل، وتمرير دستور من خلال استفتاء شعبي، وإجراء انتخابات على أساس قانون انتخابي جديد[18]. وفي 29 مايو 2018 في باريس، توصلت أربع شخصيات سياسية ليبية رئيسية إلى اتفاق مبدئي لإصدار قوانين انتخابية جديدة بحلول سبتمبر 2018 وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية على "أساس

---

[12] المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، دليل سريع للاعبين الرئيسيين في ليبيا، يناير 2018، https://bit.ly/1sBE01s.

[13] المصدر السابق نفسه.

[14] كانت "الحكومة المؤقتة" حتى أواخر عام 2015، الحكومة الليبية المعترف بها دولياً؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، دليل سريع للاعبين الرئيسيين في ليبيا، يناير 2018، https://bit.ly/1sBE01؛ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، تركيز ليبيا غير الصحي على الشخصيات، 8 مايو 2018، https://bit.ly/2sX6o0d.

[15] المجلس الأطلسي، هل تستطيع ليبيا البقاء بدون حفتر؟، 16 أبريل 2018، https://bit.ly/2KA030P؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ليبيا بعد داعش، 22 فبراير 2017، http://ceip.org/2JPeC4j. في شرق ليبيا، ورد أن حفتر استبدل المسؤولين المنتخبين بشخصيات عسكرية؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، دليل سريع للاعبين الرئيسيين في ليبيا، يناير 2018، https://bit.ly/1sBE01s؛ معهد أسبن إيطاليا، عامل حفتر في البازل الليبي، 26 يونيو 2017، https://bit.ly/2KA2oc7.

[16] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إساءة المعاملة خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html (في ما يلي: مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html)، صفحة 9؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، دليل سريع للاعبين الرئيسيين في ليبيا، يناير 2018، https://bit.ly/1sBE01s.

[17] ليبيا أوبزرفر، منطقة هلال النفط الليبي تستعد للصراع المسلح الجديد، 29 أغسطس 2018، http://lyo.ly/9gp؛ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، بيان صحفي لمجلس الأمن عن ليبيا، 19 يوليو 2018، https://bit.ly/2LYYP3O, SC/13429؛ وكالة الصحافة الفرنسية، "الهجوم الرئيسي"أُطلق في الهلال النفطي الليبي، 17 يونيو 2018، https://bit.ly/2vARTQ6؛ المفوضية، استراتيجية قطاع الحماية في ليبيا، 1 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b641f854.html، صفحة 1؛ معهد هايدلبرغ لأبحاث الصراع الدولي، مقياس الصراع 2017، 28 فبراير 2018، https://bit.ly/2KFBHYi، صفحة 187.

[18] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 5؛ مجلس العلاقات الخارجية، تعجيل الانتخابات في ليبيا سيؤدي إلى كارثة، 28 يونيو 2018، https://on.cfr.org/2IZaUkh؛ مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، (في ما يلي: مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html) الفقرات 2، 3، 6؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خطوة بخطوة، خطة عمل الأمم المتحدة للانتقال الناجح التي تجري في ليبيا، 11 يناير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6424904.html؛ معهد واشنطن ، خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا: الآفاق والتحديات، 17 أكتوبر 2017، https://washin.st/2OSkgSJ؛ مجلس الأمن الدولي، بيان مجلس الأمن الرئاسي يصادق على خطة عمل جديدة لاستئناف العملية السياسية الشاملة المملوكة لليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة، 10 أكتوبر 2017، SC/13020، https://bit.ly/2vuR642.

دستوري" في ديسمبر 2018[19]. ومع ذلك، أثيرت مخاوف من أن ليبيا تفتقر حالياً إلى ظروف مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وأن الانتخابات قد تخاطر بمزيد من الانقسام السياسي والصراع[20].

5. بحسب ما ورد، يناضل مجلس الرئاسة من أجل تأكيد سيطرته الكاملة على الأراضي والمؤسسات وفقاً للاتفاق السياسي الليبي[21]، وقد عانى من الانقسامات الداخلية[22]. وفي ظل هذا الفراغ السياسي المستمر، يقال بأن عدداً لا حصر له من الجماعات المسلحة، المنقسمة وفق الخطوط الإيديولوجية والإقليمية والعرقية والقبلية ومع مصالحها وولاءاتها المتغيرة[23]، ما زالت أقوى الجهات الفاعلة على الأرض[24]. وكثيراً ما تتشكل ديناميكيات الصراع من خلال المصالح الإقليمية والمحلية، حيث تتداخل الصراعات المحلية جزئياً مع الانقسامات على المستوى الوطني[25]. أفادت التقارير أن الجماعات المسلحة المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني تسيطر على طرابلس ومصراتة ومدن أخرى في غرب ليبيا، ومعظم المنطقة الساحلية الغربية[26]. وبحسب ما ورد تتلقى العديد من هذه المجموعات أموالاً من الدولة المركزية وتتولى مهام إنفاذ القانون مثل الاعتقال

---

[19] السلطات الوطنية، بيان مشترك من فايز السراج، أغيلا صالح، خالد مشري، خليفة حفتر، باريس، 29 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6420514.html. راجع أيضاً، ليبيا هيرالد، مجلس النواب يفشل مرة أخرى في التصويت على قانون الاستفتاء. صالح يهدد بتجاوز مجلس النواب وتنظيم الانتخابات لرئيس مؤقت ، 28 أغسطس 2018، https://bit.ly/2op5pDs؛ الأمم المتحدة، الأمين العام يرحب بالإعلان السياسي بشأن ليبيا كخطوة "هامة" إلى الأمام في عملية المرحلة الانتقالية في البلاد، 29 مايو 2018، SG/SM/19058، http://www.refworld.org/docid/5b64222f4.html.

[20] "لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في بلد يفتقر إلى قوانين الانتخابات ودستور. بالإضافة إلى فقدان هذه الوثائق الهامة، تزداد صعوبة إجراء الانتخابات بسبب انقسام البلاد إلى حد كبير"؛ مجلس الأطلسي، كيف خذل الغرب والأمم المتحدة ليبيا، 3 يوليو 2018، https://bit.ly/2KDM3Ij. راجع أيضاً، مدونة "لوفير"، ليبيا بيت من ورق: الانتخابات بدون مؤسسات، 19 أغسطس 2018، https://bit.ly/2LKJSOY؛ ستراتفور ورلدفيو، لماذا لا يمكن أن تحدث الانتخابات الليبية هذا العام، 4 يونيو 2018، https://bit.ly/2K3ZvoI؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، الانتخابات الليبية 2018: العنصر الناقص، 1 يونيو 2018، https://bit.ly/2Hx7vrS؛ هيومن رايتس ووتش، ليبيا: لا انتخابات حرة في المناخ الحالي، 21 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6422ba4.html.

[21] بحلول مايو 2017، عزز مجلس الرئاسة سيطرته على العاصمة طرابلس، بدعم من الجماعات المسلحة القوية في طرابلس، بما في ذلك لواء ثوار طرابلس، وجماعة الأمن المركزي/أبو سالم المسلحة وقوة الردع الخاصة. مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 9. راجع أيضاً، مسح للأسلحة الصغيرة، عاصمة الميليشيات - المجموعات المسلحة في طرابلس تستولي على الدولة الليبية، يونيو 2018، https://bit.ly/2m0lWfQ، صفحة 16. حول عدم وجود سلطة على الهياكل الحكومية (بما في ذلك البنك المركزي)، راجع معهد واشنطن، خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا: الآفاق والتحديات، مرصد السياسة 2873، 17 أكتوبر 2017، https://bit.ly/2zqkCfP.

[22] رويترز، كشف النقاب عن خطة ليبيا الجديدة، الأمم المتحدة ترى فرصة للسلام، 20 سبتمبر 2017، https://reut.rs/2pzKCgt؛ مجلس الأمن الدولي، رسالة مؤرخة في 1 يونيو 2017 من فريق الخبراء المعني بليبيا، يونيو 2017، http://www.refworld.org/docid/5b641bee4.html، الفقرتان 25،23.

[23] المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، ليبيا: عالقون في التحول السياسي، 21 مارس 2018، https://bit.ly/2KT2bpA؛ أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ليبيا: دليل مختصر للنزاع، 4 يوليو 2017، https://bit.ly/2u1eSCj، صفحة 2. في عام 2014، تشير التقديرات إلى أن عدد الجماعات المسلحة في ليبيا يصل إلى 1,700. في عام 2016، قدر أن حوالي 30 ميليشيا تعمل في طرابلس مع مناطق وولاءات متغيرة؛ معهد كلينغينداييل، إنذار أزمات من المستوى 3، الدخول إلى عرين الأسد: الميليشيات المحلية والحكم في ليبيا، أكتوبر 2017، https://bit.ly/2N0etcb، الصفحات 4، 10، 15.

[24] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الفقرة 4. حول سيطرة الجماعات المسلحة على مؤسسات الدولة ومواردها في العاصمة طرابلس، انظر مسح الأسلحة الصغيرة، عاصمة الجماعات المسلحة - الجماعات المسلحة في طرابلس تستولي على الدولة الليبية، يونيو 2018، https://bit.ly/2m0lWfQ.

[25] " في ليبيا، يوجد عدد قليل جداً من الممثلين الوطنيين الحقيقيين. الغالبية العظمى من اللاعبين هم محليون، وبعضهم ذو صلة على المستوى الوطني لكنهم يمثلون مصالح منطقتهم، أو في معظم الحالات، مدينتهم"؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، دليل سريع للاعبين الرئيسيين في ليبيا، يناير 2018، https://bit.ly/1sBE01؛ راجع أيضاً، معهد كلينغينداييل، إنذار أزمات من المستوى 3، الدخول إلى عرين الأسد: الميليشيات المحلية والحكم في ليبيا، أكتوبر 2017، https://bit.ly/2N0etcb، الصفحتان 3، 4؛ أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ليبيا: دليل مختصر للنزاع، 4 يوليو 2017، https://bit.ly/2u1eSCj، صفحة 2.

[26] مراجعة خرائط التحكم في ليبيا: الجغرافيا السياسية الآن، خريطة الحرب الأهلية الليبية والجدول الزمني - يوليو 2018، 20 يوليو 2018، https://bit.ly/2N4y7Y4؛ مجلة "بتروليوم إيكونوميست"، خريطة: نزاع ليبيا، 19 يونيو 2018، https://bit.ly/2on66gF؛ للاطلاع على خريطة تصور السيطرة الإقليمية للجماعات المسلحة في طرابلس، انظر مسح الأسلحة الصغيرة، طرابلس عاصمة الجماعات المسلحة، الجماعات المسلحة تستولي على الدولة الليبية، يونيو 2018، https://bit.ly/2m0lWfQ، صفحة 10.

والاحتجاز؛ ومع ذلك، لا توجد أي قيادة أو إشراف حكومي فعال[27]. وأفادت التقارير أن الجماعات المنتسبة إلى الجيش الوطني الليبي تسيطر على أجزاء كبيرة من شرق ليبيا وكذلك أجزاء من المنطقة الجنوبية[28].

6. لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يسيطر على أي إقليم بعد أن طردته القوات الأميركية والقوات الموالية لحكومة الاتفاق الوطني من مدينة سرت في ديسمبر 2016[29]. ومع ذلك، فإنه لا يزال يحافظ على وجوده حول سرت وكذلك في مناطق أخرى من ليبيا، ويستمر في شن هجمات ضد الأهداف المدنية والعسكرية[30]. وبحسب ما ورد فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يحافظ على وجوده حول بلدة أوباري الجنوبية، حيث يستغل غياب الحوكمة للوصول إلى الخدمات اللوجستية والتجنيد والتدريب، فضلاً عن أنشطة التهريب[31].

7. تُفيد التقارير أن الوضع الأمني العام لا يزال رديئاً ومتقلباً[32]. ويتميز الوضع بالفوضى والخروج المتواصل عن القانون[33]، والقتال المتقطع ولكن المتصاعد بين الجماعات المسلحة المتناحرة (بما في ذلك بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني والقوات الخاضعة لسيطرة الجنرال حفتر والميليشيات المحلية والقبائل، فضلاً عن المنتسبين لداعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، والانتشار الواسع لعمليات الاختطاف لأسباب إجرامية وسياسية[34]. لا يزال الجنوب يشهد صراعاً متقطعاً بين

---

[27] "تستمر المئات من الجماعات المسلحة في العمل في كل أنحاء ليبيا، والعديد من أفرادها ينتمون اسمياً إلى وزارات الدفاع والداخلية والعدل. يتلقون رواتب من أموال الدولة المركزية، لكنهم لا يخضعون لقيادة الدولة وسيطرتها. يمارسون سيطرة فعالة في المناطق المحلية، بما في ذلك على مراكز الاحتجاز التي يحتجز فيها آلاف الأشخاص. لم تبدأ بعد الإجراءات المتخذة لإزالة سلطات إنفاذ القانون من الجماعات المسلحة، على النحو المتوخى في الاتفاق السياسي الليبي، وكذلك التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج "؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الفقرة 10. "تُعاني ليبيا من ثقافة الاستحقاق والافتراءات من جانب الجماعات المسلحة الليبية، التي يدعي الكثير منها أنها تابعة لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً. وبصفتها شبه شرطية، فإن الأموال المحولة إلى هذه الجماعات المسلحة تذهب إلى أبعد من المرتبات للأعضاء، بما في ذلك خطابات الاعتماد من البنك المركزي. ويضيف ابتزازهم من البنك المركزي إلى الدخل الذي تحصل عليه هذه الجماعات من الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب الوقود والاتجار بالبشر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ليبيا ممزقة: النضال من أجل الوحدة، 18 أبريل 2018، http://ceip.org/2GnvCsG؛ راجع أيضاً، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان بعثة الأمم المتحدة بشأن الميليشيات التي تهاجم المؤسسات الليبية السيادية، 19 أغسطس 2018، https://bit.ly/2C2OQqG.

[28] مراجعة المصادر الواردة أعلاه في الحاشية 26.

[29] مجلس العلاقات الخارجية، الحرب الأهلية في ليبيا، تم التحديث في 30 أغسطس 2018، https://on.cfr.org/2xoLOG7.

[30] "على الرغم من طرد تنظيم الدولة الإسلامية من معقله الليبي في سرت في ديسمبر 2016، فقد عاد إلى الظهور بشكل كبير في عام2018. وقد قام بأول هجوم إرهابي له في طرابلس منذ 2015 عندما اعتدى على مقر لجنة الانتخابات في 2 مايو [2018]. كما أجرى سلسلة من التفجيرات عند نقاط التفتيش في منطقة هلال النفط". ستراتفور وورلدفيو، لماذا لا يمكن أن تحدث الانتخابات الليبية هذا العام، 4 يونيو 2018، https://bit.ly/2K3ZvoI. مراجعة أيضاً، العربي الجديد، تنظيم داعش يتبنى مسؤولية الهجوم الدامي على نقطة التفتيش في ليبيا، 25 أغسطس 2018، https://bit.ly/2LGBP5w؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرتان 16-17؛ ميدل إيست آي، الدولة الإسلامية في ليبيا: المقاتلون يعيدون تجميع صفوفهم في الصحراء غير الخاضعة للقانون، 2 أغسطس 2018، https://bit.ly/2vyMOrC؛ رويترز، مقتل خمسة أشخاص على الأقل في اشتباكات بالقرب من حقل نفط ليبي - مسؤول محلي، 3 فبراير 2018، https://reut.rs/2NGWAR1.

[31] ليبيا أوبزرفر، غارة جوية أمريكية تقتل متشدد من القاعدة في ليبيا، 17 يونيو 2018، https://bit.ly/2MAgg8s؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ليبيا ممزقة: النضال من أجل الوحدة، 18 أبريل 2018، http://ceip.org/2MkldlF؛ سي إن إن، الولايات المتحدة تشن أول غارة جوية ضد القاعدة في ليبيا، 28 مارس 2018، https://cnn.it/2GXC77u.

[32] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرات 4، 10-17. راجع أيضاً، الاتفاق، ليبيا، عام 2017: آخر المستجدات حول الحوادث وفقاً لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها، 18 يونيو 2018، https://bit.ly/2ttcMvB. للاطلاع على لمحة عامة عن الوضع الأمني في مختلف أنحاء البلد، مراجعة التقارير المتتالية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة، والمتاحة على: https://bit.ly/2AyUDDG.

[33] بي بي سي، المتنافسون في ليبيا يوافقون على خطة "تاريخية" للانتخابات، 29 مايو 2018، https://bbc.in/2LSlbjE؛ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 38.

[34] في أواخر أغسطس 2018، شهدت منطقة طرابلس الكبرى تصاعداً في القتال في المناطق السكنية ذات الكثافة السكانية العالية بين الجماعات المسلحة المتنافسة التابعة لحكومة الوفاق الوطني. دويتشه فيله، ليبيا تفرض حالة الطوارئ في طرابلس، 2 سبتمبر 2018، https://p.dw.com/p/34BxU؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: مقتل مدنيين في اشتباكات طرابلس، 1 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2wCOfGg؛ الجزيرة، اشتباكات تحطم الوهم بحلول الأمن في العاصمة الليبية، 30 أغسطس 2018، http://aje.io/wxh8m؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان بعثة الأمم المتحدة بشأن استمرار العنف في طرابلس، 29 أغسطس 2018، https://bit.ly/2LDPeeP. في يونيو 2018، بعد حصار مطول، أفادت التقارير أن الجيش الوطني الليبي طرد قوة حماية درنة (مجلس شورى المجاهدين في درنة سابقاً) من مدينة درنة الشرقية. أفادت التقارير أن استخدام الجيش الوطني الليبي للمدفعية الثقيلة والضربات الجوية في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية أسفر عن وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين كما ورد أن هجمات انتقامية وقعت على كلا الجانبين؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرات 12، 28، 63؛ رويترز، تقول

الطوائف، وبشكل رئيسي بين المجموعات القبلية والعرقية، وبعضها منحاز إما إلى حكومة الوفاق الوطني وإما إلى الجيش الوطني الليبي، بما يشمل السيطرة على طرق التهريب والموارد[35]. كما أن وجود مرتزقة أجانب[36] وجماعات جهادية عابرة للحدود[37] وشبكات إجرامية مبلّغ عنها يزيد من زعزعة استقرار الوضع[38].

انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

8. لا تزال جميع أطراف النزاع ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني واعتداءات عليهما، مع الإفلات من العقاب حتى على أخطر الجرائم[39]. وتشمل الانتهاكات والتجاوزات الأكثر شيوعاً ما يلي: الاعتقال التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والرجال[40]، وعمليات القتل غير القانونية، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والنزوح القسري، وكذلك الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والمواقع المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس والمساجد، إلخ[41]. ويُذكر أنَّ الرجال والنساء والأطفال يتعرضون لخطر الاعتقال التعسفي والاختطاف من قبل الجماعات المسلحة وقوات الأمن المنتسبة إلى حكومتين متنافستين *"لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية، على أساس أصلهم القبلي أو هويتهم العائلية، أو بسبب انتماءاتهم*

قوات حفتر بأنها استولت على مدينة درنة الليبية، 28 يونيو 2018، https://reut.rs/2ySdW9Z؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان بعثة الأمم المتحدة بشأن الوضع في درنة، 1 يونيو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b64257e4.html؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: معركة من أجل مدينة تعرض المدنيين للخطر، 14 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55bf314.html. حول عمليات الاختطاف لأسباب إجرامية وسياسية، راجع أدناه "انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني".

[35] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 14؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ميليشيات ليبيا الأجنبية، 10 أبريل 2018، http://ceip.org/2JMYC2I.

[36] يقال بأن المرتزقة الأجانب من السودان (دارفور) وتشاد يقاتلون إلى جانب مختلف الفصائل الليبية؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ميليشيا ليبيا الأجنبية، 10 أبريل 2018، http://ceip.org/2JMYC2I؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 23؛ مجلس الأمن الدولي، رسالة بتاريخ 1 يونيو 2017 من فريق الخبراء المعني بليبيا، 1 يونيو 2017، http://www.refworld.org/docid/5b641bee4.html، الفقرة 83، والملحق 23.

[37] راجع الفقرة 6 أعلاه.

[38] مؤسسة جيمستاون، السلفيون، المرتزقة وخاطفو الجسد: الحرب من أجل جنوب ليبيا، 6 أبريل 2018، https://bit.ly/2Ko1eB6؛ مؤسسة جيمستاون، الميليشيات الليبية المراوغة تمنع البلاد من معالجة الاتجار بالبشر، مراقبة الإرهاب، المجلد: 16 العدد: 4، 26 فبراير 2018، https://bit.ly/2LTQqeu.

[39] "على الرغم من الإعلانات المنتظمة عن التحقيقات في الادعاءات بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى من جانب مجلس الرئاسة والجيش الوطني الليبي، لم يُقدم أي عضو في جماعة مسلحة إلى العدالة لارتكابه جرائم بموجب القانون الدولي، إلى أقصى حد من معرفة البعثة"؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرة 54؛ راجع أيضاً، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التحديث الشفوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن ليبيا عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 38/34، 20 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55b92c4.html (في ما يلي: مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التحديث الشفوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن ليبيا، 20 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55b92c4.html).

[40] وفقاً للتقارير، يُستخدم اغتصاب الذكور بشكل منهجي ضد المعارضين السياسيين المحتملين، على سبيل المثال، الرجال من تاورغاء اتهموا بدعم حكومة القذافي السابقة؛ ذي غارديان، ما تم الكشف عنه: اغتصاب الذكور استُخدم بشكل منهجي في ليبيا كأداة للحرب، 3 نوفمبر 2017، https://bit.ly/2h0n3d0؛ مرصد حقوق الإنسان الأورو - متوسطي (يوروميد - مونيتور)، ليبيا: الشهادات عن الاغتصاب والتعذيب الوحشي مرعبة، 3 نوفمبر 2017، https://bit.ly/2y6gGvD.

[41] منظمة العفو الدولية، المفقودون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – ليسوا أمواتاً ولا على قيد الحياة، 30 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b87fb8c4.html؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مراكز الرعاية الصحية تتعرض لهجمات، 22 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b559c944.html؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التحديث الشفوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن ليبيا، 20 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55b92c4.html؛ منظمة العفو الدولية، ينبغي على مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، 20 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c0fb4.html؛ هيومان رايتس ووتش ، ليبيا: الهجمات الدامية على المساجد تمتهك قوانين الحرب، 25 يناير 2018، 2018, http://www.refworld.org/docid/5a8eb0e4a.html؛ الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، المؤسسات التعليمية تتعرض للهجوم في عام 2018، يناير 2018، https://bit.ly/2tF4GQO، الصفحات 162، 164-165.

وآرائهم السياسية المتصورة"[42]. ووفقاً للتقارير، يشمل الأشخاص الذين تم استهدافهم بالهجمات: المقاتلون والمدنيون الذين يعارضون أو يُنظر إليهم على أنهم معارضون لأحد أطراف النزاع[43]؛ الموالون للقذافي سابقاً[44]؛ المسؤولون الحكوميون والسياسيون[45]؛ أعضاء السلطة القضائية وإنفاذ القانون[46]؛ أعضاء بعض الأقليات الدينية أو العرقية أو القبلية[47]؛ الأشخاص

---

[42] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 29، " قامت الجماعات المسلحة والميليشيات باختطاف مئات الأشخاص واحتجازهم بصورة غير قانونية بسبب آرائهم أو أصلهم أو انتماءاتهم السياسية المتصورة أو ثرواتهم المتصورة. ومن بين المختطفين، ناشطون سياسيون ومحامون وناشطون في مجال حقوق الإنسان ومدنيون آخرون. نفذت الميليشيات عمليات اختطاف بهدف ابتزاز فدية من العائلات، للتفاوض على تبادل المعتقلين، أو لإسكات النقد. منذ عام 2014، اختطفت الميليشيات واحتجزت بشكل غير قانوني مئات الأشخاص استناداً إلى الآراء أو الأصول أو الانتماءات السياسية المتصورة أو الثروة المدركة"؛ منظمة العفو الدولية، ينبغي على مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، 20 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c0fb4.html، الصفحتان 2-3؛ راجع أيضاً، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الفقرة 35.

[43] " تقوم الجماعات المسلحة في كل أنحاء ليبيا بحجز المعارضين أو المنتقدين المشتبه بهم واعتقالهم (...)"،مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 16. على سبيل المثال، "(...) في شرق ليبيا، يعتقل الجيش الليبي الوطني وحلفاؤه بشكل منتظم المقاتلين ومؤيديهم وأفراد عائلات الجماعات المسلحة المتناحرة والأفراد الذين يعتبرون أنهم خطرين أو غير مؤيدين بشكل كافٍ للجيش الوطني الليبي"؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 19. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ،24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 30؛ رويترز ، النازحون من بنغازي: اختبار محك لليبيا، 17 مايو 2018، https://reut.rs/2wQCdwg.

[44] بما في ذلك سكان مدينة تاورغاء الذين يُعتقد أنهم كانوا يدعمون حكومة القذافي السابقة وانخرطوا في انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2011؛ راجع أدناه الفقرة 13. راجع أيضاً، المونيتور، مؤيدي القذافي اعتُقلوا خلال محادثات السلام في طرابلس، 25 مايو 2018، https://bit.ly/2LnIiWV.

[45] ليبيا هيرالد، تحديث: ميليشيات مجهولة تخطف رئيس بلدية طرابلس، 29 مارس 2018، https://bit.ly/2n57gN0؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرتان 12، 36؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرتان 16، 18.

[46] "كثيراً ما تعرض المدعون العامون والقضاة وموظفو الشرطة القضائية وغيرهم من العاملين في قطاع القضاء لهجمات في شكل تفجيرات للمحاكم واغتيالات وغيرها من الاعتداءات البدنية وعمليات الاختطاف والتهديدات الموجهة ضدهم و/أو ضد أقاربهم"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير عن محاكمة 37 عضواً سابقين في نظام القذافي (القضية 2012/630)، 21 فبراير 2017، http://www.refworld.org/docid/5b642ab44.html. راجع أيضاً، فريدوم هاوس، الحرية في العالم 2018 – ليبيا، 28 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ab9957.html؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرتان 36، 52؛ منظمة العفو الدولية، ينبغي على مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، 20 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c0fb4.html، الصفحة 2. راجع أيضاً الفقرة 14 أدناه.

[47] " إن الأفراد من أصول جغرافية أو قبلية معينة أو ممن يُنظر إليهم بأن لهم انتماءات سياسية معينة عرضة أيضاً للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. على سبيل المثال، في غرب ليبيا، غالباً ما يتم اعتقال النازحين داخلياً من شرق ليبيا في أعقاب حوادث "إرهابية". وعلاوة على ذلك: "يبدو أن الاحتجاز القائم على معتقدات دينية فعلية أو متصورة يتزايد في شرق ليبيا، وترتكبه الجماعات المسلحة السلفية"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الصفحتان 17، 19. يعتبر بعض المسلمين الصوفيين "زنادقة" بسبب تفسيراتهم الأقل حرفية لإيمان الإسلام، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، التصدع الصوفي – السلفي، 23 يناير 2018، http://ceip.org/2ITvYgB؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: موجة جديدة من الهجمات ضد المواقع الصوفية، 7 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2907e44.html؛ راجع أيضاً، فريدوم هاوس، الحرية في العالم 2018 – ليبيا، 28 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ab9957.html؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرة 35؛ ميدل إيست آي، غضبٌ في ليبيا بعد اختطاف القوات الموالية لخليفة حفتر لناشط أمازيغي، 5 يناير 2018، https://bit.ly/2ONplfe؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: التحريض ضد الأقليات الدينية، 20 يوليو 2017، http://www.refworld.org/docid/5970a7de4.html.

الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتهكون "الأخلاق العامة"[48]؛ المهنيون الإعلاميون[49]؛ المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني[50]؛ المهنيون الطبيون[51]؛ والعاملون في المجال الإنساني[52].

9. هنالك تقارير متسقة عن الاستخدام الواسع النطاق للاحتجاز التعسفي وغير القانوني لفترات طويلة والانتهاكات المتوطنة لحقوق الإنسان في السجون ومرافق الاحتجاز التي تقع تحت سيطرة مؤسسات الدولة بشكلٍ جزئي، ولكن بشكل جزئي أو كلي تحت سيطرة الجماعات المسلحة[53]، وكذلك في منشآت تديرها جماعات مسلحة ليس لها صلة رسمية بمؤسسات الدولة أو تنتمي

---

[48] "تم توثيق الاعتقالات على أساس انتهاك "الأخلاق العامة" في كل من غرب ليبيا وشرقها"؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 41. راجع أيضاً، أخبار بي بي سي، ليبيا: مجموعة مسلحة تضع حداً لاتفاقية الكتب الهزلية، 4 نوفمبر 2017، https://bbc.in/2zv5ihX؛ الشبكة الدولية لحرية التعبير وتبادل المعلومات (IFEX)، الكتاب والمحررون الليبيون يخشون على حياتهم بسبب مجموعة أدبية نُشِرت حديثاً، 4 سبتمبر 2017، https://bit.ly/2ACQJtb.

[49] يقال بأن العاملين في وسائط الإعلام يتعرضون لخطر الاعتداءات الجسدية وعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب والتخويف والتهديدات، لا سيما إذا اعتُبروا منتقدين خطيرين بالنسبة لأحد أطراف النزاع. على سبيل المثال، "يستهدف الجيش الوطني الليبي والمجموعات المسلحة المتحالفة معه أيضاً العاملين في وسائل الإعلام والناشطين وغيرهم من الأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم منتقدون أو لا يدينون بالولاء إلى الجيش الوطني الليبي بشكل كاف". وعلاوة على ذلك: "في مدينة درنة بشرق البلاد ، أظهر [مجلس شورى مجاهدي درنة] القليل من التسامح مع المعارضة، واعتقل النقاد المحتملين واحتجزهم في مرافق غير رسمية خارج إطار القانون"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 19. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرتان 41، 42؛ لجنة حماية الصحفيين، عُثر على صحفي مختطف في ليبيا مقيداً ومقتولاً، 1 أغسطس 2018، https://cpj.org/x/73ba؛ فريدوم هاوس، الحرية في العالم 2018- ليبيا، 28 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ab9957.html؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: المجموعات المسلحة تحتجز شخصيات إعلامية، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b39f31aa.html؛ مراسلون بلا حدود، بعد سبعة أعوام على ثورتها، ليبيا تخسر صحفييها، 16 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c4b64.html.

[50] "لقد هاجمت الميليشيات ذات الانتماءات السياسية والقبلية والجغرافية المختلفة ناشطي المجتمع المدني دون عقاب. وقد فر العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية إلى الخارج أو توقفوا عن نشاطهم في أعقاب تهديدات خطيرة لهم أو لعائلاتهم"، فريدوم هاوس، الحرية في العالم 2018- ليبيا، 28 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ab9957.html. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرتان 41، 43؛ ليبيا بروسبكت، استمرار الاختفاء القسري لقاشوت واليعقوبي، 14 مايو 2018، https://bit.ly/2vEW65r؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيان للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين في نهاية زيارة إلى ليبيا، 12 أكتوبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b6414484.html؛ العربي الجديد، الهجمات والتهديدات والمضايقات: كيف يتم إسكات الناشطين في ليبيا، 28 يوليو 2017، https://bit.ly/2JhWE6l؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: إسكات النشطاء، 27 يوليو 2017، http://www.refworld.org/docid/5979ea694.html. حول المدافعين عن حقوق المرأة، راجع الفقرة 10 أدناه.

[51] "قامت الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي اندمجت رسمياً في الوزارات، بإخضاع مقدمي الرعاية الصحية للاعتداءات البدنية واللفظية، والتهديدات، والترهيب، والحرمان غير القانوني من الحرية، والمساهمة في هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية"؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ليبيا: خدمات الرعاية الصحية في إطار الهجوم، 22 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b559c944.html، صفحة 1. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابه للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 40؛ منظمة الصحة العالمية ، ارتفاع عدد العاملين في مجال الصحة المخطوفين في ليبيا يهدد النظام الصحي الهش، 21 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b642d024.html؛ الأمين العام للأمم المتحدة، الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام، 24 أغسطس 2017، A/72/361–S/2017/821، http://www.refworld.org/docid/5a95820e4.html (في ما يلي: الأمين العام للأمم المتحدة، الأطفال والنزاع المسلح، 24 أغسطس 2017، http://www.refworld.org/docid/5a95820e4.html)، الفقرة 107.

[52] الكرامة، ليبيا: ناشط في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني تختطفه القوات التابعة للحكومة المدعومة من الأمم المتحدة، 19 يوليو 2018، https://bit.ly/2JDZHpe؛ ليبيا اوبزرفر، موظفون في المنظمة الدولية للهجرة يُختطفون في جنوب ليبيا، 13 يناير 2018، https://bit.ly/2EJuwa8؛ رويترز، مسلحون يُطلقون النار على قافلة للأمم المتحدة غرب العاصمة الليبية، 28 يونيو 2017، https://reut.rs/2ubY39I؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 21.

[53] تشمل هذه، وفق التقارير، ما يلي: سجون تابعة للشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل؛ مرافق تابعة لوزارة الداخلية؛ سجون تابعة لوزارة الدفاع؛ مرافق تديرها وكالات الاستخبارات التابعة لمؤسسات الدولة، مثل دائرة المخابرات العامة تحت إشراف مجلس الرئاسة؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 11.

إلى "الحكومة المؤقتة" غير المعترف بها والمؤسسات التابعة لها في شرق ليبيا[54]. ويقال بأنَّ الغالبية العظمى من المعتقلين في المرافق الرسمية هم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة[55]. ووفقاً للتقارير، فإن المعتقلين يُحتجزون رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، ولا يتم إبلاغهم غالباً بالتهم الموجهة إليهم، ولم يمثلوا أمام المحاكم ويفتقرون إلى التمثيل القانوني[56]. ويقال بأنَّ التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة تتم بشكل *"منهجي"*، لا سيما في بداية الاحتجاز وأثناء الاستجواب، وقد أسفر عن وفيات[57]. وهنالك أيضاً تقارير موثوقة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة للأشخاص المعتقلين أو المحتجزين على أيدي الجماعات المسلحة[58]. وورد أن ظروف الاحتجاز لا إنسانية في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية[59]. يقر الاتفاق السياسي الليبي بالحاجة الملحة لمعالجة حالة الآلاف من المعتقلين "المرتبطين بالنزاع" المحتجزين بدون أساس قانوني[60]؛ ومع ذلك، تم إحراز تقدم ضئيل في هذا الصدد[61]. كما عبَّرت الأمم المتحدة ومراقبو حقوق الإنسان عن قلقهم بشأن استمرار فرض عقوبة الإعدام[62].

10. بحسب ما ورد، تتعرض **النساء والفتيات** للتمييز الشديد في القانون والممارسة، فضلاً عن مختلف أشكال العنف وسوء المعاملة على أيدي الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس خصوصاً. هنالك نقص في

---

[54] "تم احتجاز حوالي 6,400 شخص في 26 سجناً رسمياً تحت إشراف وزارة العدل، وما يقدر بحوالي 70 إلى 80% منهم في الحبس الاحتياطي. واحتُجز آلاف آخرون في مرافق تخضع اسمياً لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، فضلاً عن مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة "؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 31. راجع أيضاً، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 11؛ هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي 2018، ليبيا، 18 يناير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a61ee53a.html.

[55] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرة 38؛ هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي 2018، ليبيا، 18 يناير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a61ee53a.html. راجع أيضاً، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 9.

[56] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 32. مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الصفحتان 4، 21.

[57] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الصفحات 5، 28-30، 32-33.

[58] "هنالك مخاطر كبيرة على الأشخاص الذين اختفوا قسراً على أيدي الجماعات المسلحة. وقد تم العثور على جثث مئات الأفراد الذين تم اقتيادهم من قبل الجماعات المسلحة في الشوارع والمستشفيات ومقالب القمامة، والعديد منهم بأطراف مقيدة وعلامات تعذيب وجروح ناجمة عن طلقات نارية. ووجدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد قد نفذت دون محاكمة أو قضت بطريقة غير مشروعة على أشخاص محرومين من حريتهم"؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 5. راجع أيضاً، الصفحة 32 من التقرير نفسه و مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 34.

[59] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الصفحات 4، 30-31؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرتان 38، 40.

[60] يطلب الاتفاق السياسي الليبي من المجموعات المسلحة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين دون سند قانوني أو تسليمهم للسلطات القضائية في غضون 30 يوماً، ويتطلب من السلطات القضائية تقديم المعتقلين إلى المحاكم أو إطلاق سراحهم في غضون 60 يوماً أخرى، وتوفير الحماية الفعالة والضمانات ضد الإساءة؛ الاتفاق السياسي الليبي، 17 ديسمبر 2015، http://www.refworld.org/docid/5b641eae4.html، المادة 26؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 9.

[61] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 9. منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 18/2017 – ليبيا، 22 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a9938c64.html.

[62] في 15 أغسطس 2018، حُكم على 45 من المؤيدين المزعومين لحكومة القذافي السابقة بالإعدام في محاكمة جماعية تتعلق بقتل المتظاهرين خلال انتفاضة عام 2011. تم وصف المحاكمة بأنها لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وبحسب ما ورد لم يتم تنفيذ أي أحكام بالإعدام منذ عام 2010؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: 45 حكماً بالإعدام في حوادث القتل في عام 2011، 22 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b87f9a94.html؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن 45 عقوبة إعدام صادرة عن محكمة الاستئناف في طرابلس، 16 أغسطس 2018، https://bit.ly/2wxpDOV.

حماية الدولة للمرأة في هذه الحالات[63]. وبحسب ما أفيد، أخضعت الجماعات المسلحة النساء لمضايقات وعمليات ترهيب واسعة النطاق، وعمليات قتل غير مشروعة، وحالات اختفاء قسري، واعتداء جنسي، واستهدفت على وجه الخصوص نساء متهمات بعدم الامتثال للتفسيرات الصارمة للقواعد الجنسانية الدينية والمجتمعية[64]، والمدافعات عن حقوق المرأة[65]، والمرأة النشطة في الحياة العامة[66]. وأفيد كذلك بأن النساء يتعرضن لخطر الاحتجاز بسبب الانتماء العائلي، أو بسبب "الجرائم الأخلاقية"، أو لغرض تبادل السجناء؛ ويحتجزن بصورة منتظمة في مرافق بدون حراس نساء ويقال بأنهن تعرضن للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي[67]. وبحسب ما ورد، فإن حرية حركة المرأة مقيدة نتيجة للحالة الأمنية، وفي بعض الحالات، لا يُسمح بها إلا مع وصي ذكر[68].

---

[63] "لا يتم الإبلاغ عن مدى انتشار العنف القائم على نوع الجنس نتيجة ضعف هياكل الإبلاغ، والسمات والممارسات الثقافية التي ترتبط بالعار والوصم والخوف من الانتقام، وانعدام الثقة بشكل عام بين مقدمي الخدمات، وعدم وجود نظام إحالة متعدد القطاعات وآلية تنسيق للعنف القائم على نوع الجنس (...). وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر مفهوم العنف المنزلي مسألة خاصة، وهو ما يفسر عدم تدخل الأسرة والمجتمع، وثقافة الإفلات من العقاب"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 10. راجع أيضاً، فريدوم هاوس ، الحرية في العالم 2018- ليبيا ، 28 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ab9957.html؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: لقطات عن حماية النساء والأطفال (يناير- ديسمبر 2017)، 28 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6449314.html (في ما يلي: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: لقطات عن حماية النساء والأطفال، 28 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6449314.html)؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وفعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها الحكومة الليبية، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html (في ما يلي: مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html)، الفقرتان 33، 36.

[64] وزارة الخارجية الأميركية، تقرير عام 2016 عن الحرية الدينية الدولية - ليبيا، 15 أغسطس 2017، http://www.refworld.org/docid/59b7d885a.html.

[65] "يجري إسكات الناشطات الليبيات وصاحبات المدونات والصحفيات على نحو متزايد، حيث يواجهن العنف القائم على نوع الجنس في شكل الاعتداء الجسدي والاختطاف والعنف الجنسي، فضلاً عن حملات التشهير المرتبطة بنوع الجنس ومحاولات الترهيب"؛ منظمة العفو الدولية، ليبيا: أصوات يتم إسكاتها: المدافعات عن حقوق المرأة الليبية يتعرضن لهجوم، 17 يوليو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6abc764.html. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، 23 مارس 2018، S/2018/250، http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرتان 48-49؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html، الفقرة 33.

[66] "في مواجهة الترهيب والاستهداف ، استمر إجبار الناشطات البارزات على التراجع عن المشاركة العامة والسياسية"؛ منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 18/2017- ليبيا، 22 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a9938c64.html. راجع أيضاً، ليبيا هيرالد، الاعتداء على صاحبة المدونة النسائية والناشطة مريم الطيب في طرابلس، 27 يوليو 2018، https://bit.ly/2LTM6QN؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، 23 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرة 49.

[67] على سبيل المثال، ورد أن النساء والفتيات اللواتي اتُهمن بالقيام بعلاقات جنسية خارج إطار الزواج، والذي يُجرَّم في ليبيا، تعرضن "لفحوصات البكارة" الجائرة عملاً بأوامر قضائية؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، 23 مارس 2018، S/2018/250 http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرة 49. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 39؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الصفحات 3، 5، 35-37؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لقطات عن حماية النساء والأطفال، 28 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6449314.html؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، 23 مارس 2018، S/2018/250، http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرات 19، 47، 48؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التحديث الشفهي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن ليبيا، 20 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55b92c4.html؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html، الفقرة 34.

[68] "في فبراير [2017] أصدر الجيش في شرق ليبيا المرسوم رقم 6 لعام 2017، الذي يقيد النساء الليبيات دون سن الستين من السفر إلى الخارج دون وصي قانوني من الذكور. بعد غضب شعبي ونداءات من المجتمع المدني لإزالته تم استبدال المرسوم رقم 6 في 23 فبراير بالمرسوم رقم 7 الذي ينص على أنه لا يمكن لأي ذكر أو أنثى ليبيين تتراوح أعمارهم بين 18 و 45 عاماً السفر إلى الخارج دون "موافقة أمنية" مسبقة. فشل المرسوم في تحديد الإجراء المطلوب للحصول على هذه الموافقة أو المعايير التي سيتم استخدامها لمنحها أو رفضها"؛ منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 18/2017 – ليبيا، 22 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a9938c64.html. راجع أيضاً، مكتب المفوضية السامية

11. تُفيد التقارير بأن **الأطفال** يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاع المستمر والعنف في ليبيا[69]. وورد أنهم عرضة لخطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس[70]؛ العنف المنزلي[71]؛ تجنيد الجماعات المسلحة[72]؛ الاختطاف والاحتجاز غير القانوني، فضلاً عن التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك بسبب الارتباط المزعوم أو الفعلي لأفراد من عائلاتهم بأطراف النزاع الأخرى[73]؛ والقتل نتيجة الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق السكنية، في تبادل إطلاق النار ومتفجرات من مخلفات الحرب[74]. وبحسب ما ورد تضرر الوصول إلى التعليم بسبب النزاع وعدم الاستقرار[75]، وكانت المدارس هدفاً للهجمات[76]. وأُفيد بأن العديد من الأطفال يحتاجون إلى دعم الصحة العقلية نظراً للأثر المدمر للصراع[77].
12. أُفيد بأنَّ **الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو الهويات الجنسية المختلفة** يتعرضون للتمييز من الدولة والمجتمعات[78]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الجنسية المثلية محظورة بموجب قانون العقوبات لعام 1953 (بصيغته المعدلة بموجب القانون 70 لعام 1976)[79]. تشير التقارير إلى أن الأحكام الأخرى التي تجرم "الأعمال المخلة بالحشمة" وتوزيع "مواد ذات

للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html، الفقرة 33.

[69] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استراتيجية قطاع الحماية في ليبيا 2018-2019، 1 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b641f854.html، صفحة 6؛ مبادرة روميو داليير للجنود الأطفال، التقرير الوطني عن ليبيا: الأطفال والأمن، 31 يناير 2017، https://bit.ly/2OE9Q9p، صفحة 4.

[70] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ليبيا: تقرير عن الوضع الإنساني لعام 2017، 22 يناير 2018، https://uni.cf/2n1Aoo7، صفحة 3؛ مبادرة روميو داليير للجنود الأطفال، التقرير الوطني عن ليبيا: الأطفال والأمن، 31 يناير 2017، https://bit.ly/2OE9Q9p، صفحة 17.

[71] أظهرت دراسة قام بها المركز الوطني لمكافحة الأمراض حول العنف ضد الأطفال في عام 2017 بين طلاب المدارس المتوسطة في ليبيا ارتفاع معدل انتشار العنف ضد الأطفال في المنزل والمدرسة حيث واجه ما نسبته 92% من الطلاب الذكور و 88% من الطالبات شكلاً من أشكال العنف على الأقل؛ اليونيسف، ليبيا: تقرير عن الوضع الإنساني لعام 2017، 22 يناير 2018، https://uni.cf/2n1Aoo7، صفحة 3.

[72] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 51؛ وزارة الخارجية الأميركية، تقرير عن الاتجار بالبشر في ليبيا، 28 يونيو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b3e0af04.html؛ الأمين العام للأمم المتحدة، الأطفال والنزاع المسلح، 24 أغسطس 2017، http://www.refworld.org/docid/5a95820e4.html، الفقرة 105؛ مبادرة روميو داليير للجنود الأطفال، التقرير الوطني عن ليبيا: الأطفال والأمن، 31 يناير 2017، https://bit.ly/2OE9Q9p، صفحة 16.

[73] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرة 35؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، الصفحات 3، 16، 19؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 51؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html، الفقرتان 38-39.

[74] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html، الفقرة 37؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 51؛ الأمين العام للأمم المتحدة، الأطفال والنزاع المسلح، 24 أغسطس 2017، http://www.refworld.org/docid/5a95820e4.html، الفقرة 106.

[75] راجع الفقرة 32 أدناه.

[76] راجع أعلاه الفقرة 8.

[77] "ميدل إيست آي"، الأطفال الليبيون خائفون من الحرب ومسكونون بها: "هذا كل ما يعرفون"، 4 سبتمبر 2017، https://bit.ly/2O8schw؛ مبادرة روميو داليير للجنود الأطفال، التقرير الوطني عن ليبيا: الأطفال والأمن، 31 يناير 2017، https://bit.ly/2OE9Q9p، صفحة 19.

[78] فريدوم هاوس، الحرية في العالم 2018 – ليبيا، 28 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ab9957.html؛ قزح ليبيا، اتخاذ خطوات خجولة في الدفاع عن حقوق المثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسية في دولة عالية المعاداة للمثليين، 30 أغسطس 2016، https://bit.ly/2O8ykX1؛ وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في الحكومة الأسترالية، تقرير المعلومات الوطني – ليبيا، 4 أبريل 2016، https://bit.ly/2HL4SD0، الفقرتان 3.86، 3.88؛ كندا: مجلس الهجرة واللاجئين في كندا، ليبيا: وضع الأقليات الجنسية، بما في ذلك التشريعات؛ العلاج من قبل المجتمع والسلطات؛ حماية الدولة والخدمات المتاحة (2011- يوليو 2014)، LBY104913.E، http://www.refworld.org/docid/54ca12544.html.

[79] "يحظر قانون العقوبات جميع الأعمال الجنسية خارج إطار الزواج، بما في ذلك العلاقات الجنسية المثلية، ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمسة أعوام"؛ هيومان رايتس واتش، التقرير العالمي 2018- ليبيا، 18 يناير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a61ee53a.html. راجع أيضاً، رابطة المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً. دولة ترعى المعاداة للمثلية. مسح عالمي لقوانين التوجيه الجنسي: التجريم والحماية والاعتراف، مايو 2017، http://www.refworld.org/docid/59e615f64.html، الصفحتان 37، 92.

طبيعة غير لائقة" يمكن أن تستخدم أيضاً لمقاضاة الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو الهويات الجنسية المختلفة[80]. ويُذكر أنَّ الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو الهويات الجنسية المختلفة يواجهون العنف الجسدي والمضايقة والتهديد والاعتقال التعسفي والقتل على أيدي جهات فاعلة غير حكومية تعمل دون عقاب[81].

13. تُفيد التقارير بأن **الأشخاص النازحين داخلياً** يُستهدفون بالإخلاء القسري[82] والاعتقال التعسفي والاختطاف والتعذيب من قبل جماعات مسلحة مختلفة بسبب انتمائهم المزعوم إلى الجماعات المسلحة المتنافسة[83]. وبحسب ما ورد، مُنع العديد من النازحين داخلياً من العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب دعمهم المتصور لـ"الإرهاب" أو حكومة القذافي السابقة[84]. تتعرض النساء والفتيات النازحات داخلياً بشكل خاص للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والذي يقال بأنه *"لا يتم الإبلاغ عنه على نطاق*

---

[80] هيومان رايتس ووتش، الجرأة في الشدائد: نشاط المثليين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، 16 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b34f0827.html، صفحة 69؛ رابطة المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً، دولة ترعى المعاداة للمثلية. مسح عالمي لقوانين التوجيه الجنسي: التجريم والحماية والاعتراف، مايو 2017، http://www.refworld.org/docid/59e615f64.html، الصفحات 41، 92، 176-177.

[81] هيومان رايتس ووتش، الجرأة في الشدائد: نشاط المثليين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، 16 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b34f0827.html، الصفحات 13، 16-17، 19؛ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، كيف ارتفعت الدولة الإسلامية، وسقطت، وقد تنهض مجدداً في المغرب، 24 يوليو 2017، http://www.refworld.org/docid/5975eef84.html، صفحة 14.

[82] في منتصف أغسطس 2018، بعد أيام من الغارات والتهديدات والاعتقالات التعسفية، أخلت ميليشيا محلية عنوةً 1,900 نازح داخلياً من تاورغاء كانوا يعيشون في مخيم "طريق المطار" في طرابلس منذ عام 2011. نزحت غالبية الأسر إلى مناطق أُخرى في طرابلس. هربت بعض العائلات من تاورغاء التي تعيش في مخيمات أخرى في طرابلس تحسباً لمهاجمتها. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الميليشيات تطرد 1,900 نازح داخلياً في ليبيا وتشتتهم، 14 أغسطس 2018، https://bit.ly/2MOVsJS؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مذكرات صحفية موجزة عن انتخابات كمبوديا، البوسنة والهرسك والغارات في ليبيا، 17 أغسطس 2018، https://bit.ly/2Mm9syD؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث عاجل حول الطرد القسري والاعتقال الجماعي في مخيم طريق المطار للنازحين داخلياً، 10 أغسطس 2018، https://bit.ly/2wpqT7K؛ منظمة العفو الدولية، ليبيا: مخيم تاورغاء للنازحين داخلياً الذي هاجمته إحدى الميليشيات معرض لخطر مزيد من الهجمات والهدم، 10 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b87edb54.html.

[83] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، النازحون داخلياً من بنغازي، مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6abebf4.html، صفحة 1. على سبيل المثال، في غرب ليبيا، يُزعم أنَّ النازحين داخلياً من الشرق يواجهون التمييز وتعرضوا للاعتقال التعسفي في أعقاب الحوادث "الإرهابية": "استُهدف العديد من النازحين داخلياً من بنغازي للاشتباه بهم في دعم المجموعات الإرهابية، والعديد من النازحين الذين تحدثوا مع المقررة الخاصة أفادوا بأن أفراد العائلات الذكور اعتُقلوا منذ عام 2014..."، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً أثناء زيارتها إلى ليبيا، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html (في ما يلي: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html) الفقرة 43. راجع أيضاً الفقرتين 38 و39 من نفس التقرير و مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 17.

[84] أفادت التقارير أن الأشخاص النازحين داخلياً المتضررون بشكل خاص يشملون النازحين من تاورغاء وبنغازي ومشاشيا وسرت ووارشافانا وطرابلس وكيكلا؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: الحماية – لمحة عامة عن الوضع، يناير- فبراير 2018، 29 مارس 2018، https://bit.ly/2Hzfaeb، صفحة 2. على سبيل المثال، لا تزال الجماعات المسلحة من مصراتة تعوق عودة حوالي 40,000 نازح داخلياً من مجتمع تاورغاء، وذلك بسبب اتهام المجتمع بتأييد قوات القذافي في عام 2011؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 47؛ الفقرة 47؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرات 51- 56؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ليبيا: سكان تاورغاء "يموتون في الصحراء" وهم يحاولون العودة إلى ديارهم بعد سبعة أعوام، 20 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6abfa34.html؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: منع السكان من العودة إلى ديارهم، 16 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a8eb1fca.html. أفادت التقارير أن الجماعات المسلحة المنتمية إلى الجيش الوطني الليبي تقيد عودة آلاف العائلات النازحة داخلياً إلى بنغازي على أساس أنها "تدعم الإرهاب"؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: عائلات بنغازي النازحة ممنوعة من العودة، 1 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a8eb100a.html. راجع أيضاً الفقرة 25 أدناه.

واسع" وبأنه يحدث مع الإفلات من العقاب[85]. ويقال بأن القضاة والمحامين يواجهون ضغوطاً كي لا يتناولوا القضايا المتعلقة بالاعتداءات المرتكبة ضد الأشخاص النازحين داخلياً[86].

14. أوردت التقارير أنَّ إدراة العدل "مختلة في معظم أنحاء البلاد"[87]. وذُكر أنَّ القضاء قد يتأخر في البت في القضايا ذات الجوانب السياسية أو الأمنية[88]. ويقال بأنَّ المدعين والقضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين مستهدفون بسبب التهديدات والهجمات[89].

وضع مواطني دول ثالثة (بمن فيهم طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين)

15. ليبيا ليست طرفاً في اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها[90]. لقد صدقت على اتفاقية عام 1969 التي تحكم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية)[91] وهي أيضاً طرف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ("ميثاق بانجول")[92]. وفي حين أن الحق في اللجوء منصوص عليه في المادة 10 من الإعلان الدستوري المؤقت لليبيا لعام 2011[93]، لا يوجد تشريع للجوء أو أي إجراءات لجوء محددة[94]. ونتيجة لذلك، فإن جميع غير الليبيين، بغض النظر عن وضعهم، يقعون تحت قوانين الهجرة الوطنية، بمن فيهم طالبي اللجوء واللاجئين. فالقوانين الليبية المعمول بها تُجرم أي دخول أو إقامة أو خروج غير نظامي، على سبيل المثال بدون وثائق مناسبة أو من خلال مراكز حدودية غير رسمية، دون التمييز بين طالبي اللجوء/اللاجئين أو المهاجرين أو ضحايا الاتجار. تتم معاقبة المخالفات بعقوبة السجن غير المحددة مع "الأشغال الشاقة" أو بغرامة تبلغ حوالي 1,000 دينار ليبي (723 دولاراً أميركياً) ثم الترحيل في

---

[85] "ووفقاً لعدة تقارير قدمت إلى المقرر الخاص، فإن العنف ضد النساء والفتيات النازحات داخليا يتراوح من الاعتداء النفسي واللفظي إلى الاختطاف والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي. بسبب الوصمة، والخوف من الانتقام وضعف هياكل الإبلاغ، ونقص الموظفين المتخصصين وانعدام الثقة في النظام القضائي الرسمي، لا يتم الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس هذه على نطاق واسع في ليبيا"؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرة 4.

[86] المصدر السابق نفسه، الفقرة 40.

[87] هيومان رايتس ووتش، ليبيا: عائلات بنغازي النازحة ممنوعة من العودة، 1 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a8eb100a.html. راجع أيضاً، هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي 2018- ليبيا، 18 يناير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a61ee53a.html؛ منظمة العفو الدولية، ينبغي على مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، 20 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c0fb4.html، الصفحتان 1، 2.

[88] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b5590154.html، صفحة 10؛ "إن ضعف المؤسسات القضائية والمناخ العام لانعدام القانون وانعدام الأمن أعاق قدرة الضحايا على التماس الحماية والعدالة والإصلاح"؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 12 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c678f4.html، الفقرة 38.

[89] راجع أعلاه الفقرة 8.

[90] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، 28 يوليو 1951، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 189، http://www.refworld.org/docid/3be01b964.html، صفحة 137؛ البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، 31 يناير 1967، سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 606، http://www.refworld.org/docid/3ae6b3ae4.html، صفحة 267.

[91] رغم أن ليبيا طرف في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أنها لم تسن تشريعاً محلياً لتنفيذ الاتفاقية؛ منظمة الوحدة الإفريقية، الاتفاقية الخاصة بالجوانب النوعية لمشكلات اللاجئين في إفريقيا ("اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية")، 10 سبتمبر 1969، 1001 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 45، http://www.refworld.org/docid/3ae6b36018.html.

[92] راجع المادة 12(3) في ما يتعلق بالحق في طلب اللجوء والتمتع به وفقاً لقوانين الدول الأعضاء والاتفاقيات الدولية؛ منظمة الوحدة الإفريقية، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ("ميثاق بانجول")، 27 يونيو 1981، 58 I.L.M. 21 rev. 5, CAB/LEG/67/3 (1982)، http://www.refworld.org/docid/3ae6b3630.html. في عام 2004، صدّقت ليبيا أيضاً على البروتوكولات الدولية الأساسية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بما في ذلك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. 15 نوفمبر 2000، http://www.refworld.org/docid/4720706c0.html؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 15 نوفمبر 2000، http://www.refworld.org/docid/479dee062.html.

[93] تنص المادة 10 من الإعلان الدستوري لعام 2011 على ما يلي: "تكفل الدولة حق اللجوء وفقاً لقانون صادر عن البرلمان. يحظر تسليم اللاجئين السياسيين"؛ الإعلان الدستوري [ليبيا]، 3 أغسطس 2011، http://www.refworld.org/docid/5b645f5d4.html.

[94] منظمة العفو الدولية، شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html (في ما يلي: منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html) صفحة 7.

النهاية، بعد انتهاء مدة العقوبة[95]. لا يُسمح لمواطني الدول الثالثة الذين تم ترحيلهم من ليبيا بالعودة دون قرار من مدير الإدارة العامة للجوازات والجنسية[96].

16. حتى 31 أغسطس 2018، سجلَّت المفوضية في ليبيا 55,008 أشخاص من طالبي اللجوء واللاجئين[97]. وبالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية، يوجد مواطنون من بلدان ثالثة أو أشخاص عديمو الجنسية يحتاجون إلى حماية دولية ولم يتم تسجيلهم لدى المفوضية[98]. علاوةً على ذلك، واعتباراً من يونيو 2018، تم تسجيل أكثر من 679,000 مهاجر من أكثر من 40 جنسية بأنهم يعيشون في ليبيا، على الرغم من أن العدد الفعلي يقدَّر بنحو مليون[99]. وقد فُرِض حظرٌ في يناير 2015 على دخول السوريين والفلسطينيين والبنغلاديشيين والسودانيين، وتم توسيعه في سبتمبر 2015 ليشمل أيضاً اليمنيين والإيرانيين والباكستانيين، وورد أنه لا يزال قائماً في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات طبرق/البيضاء، على الرغم من أن المعلومات المتعلقة بتنفيذه الفعلي غير متاحة[100].

17. وبحسب ما ورد، فإنَّ طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا أو يبقون فيها هم من الفئات الأشد ضعفاً بشكل خاص في سياق الوضع الأمني المتقلب والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة[101]. غالبية طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين لا يستطيعون الحصول على تصاريح الإقامة، مما يعرضهم لخطر شديد في الاعتقال والاحتجاز بسبب إقامتهم غير المنتظمة[102]. ونتيجة لوضعهم غير القانوني وانعدام الوثائق القانونية[103]، فضلاً عن الممارسات التمييزية الواسعة

---

[95] ترد الأحكام الخاصة باحتجاز غير المواطنين للانتهاكات المتعلقة بالهجرة في قانونين: القانون رقم 6 (1987) بشأن تنظيم دخول الرعايا الأجانب وإقامتهم وخروجهم من/إلى ليبيا بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 2 (2004)، متاح على: https://bit.ly/2M3D96V و https://bit.ly/2nnd98C؛ والقانون رقم 19 لعام 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية، متاح على: https://bit.ly/2KBzIiI. راجع أيضاً، مشروع الاعتقال العالمي، تقرير وطني عن الهجرة والاعتقال في ليبيا: "أزمة حقوق الإنسان"، أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8802614.html، الصفحات 12-13، 30.

[96] المادة 18 من القانون رقم 6 (1987) تنظيم دخول الرعايا الأجانب وإقامتهم وخروجهم من ليبيا وإليها بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 2 (2004).

[97] من هؤلاء، 43% هم سوريون، يليهم السودانيين (18%) والفلسطينيين (13%) والإريتريين (12%). بينما بلغت النسبة الأُخرى، بما يشمل العراق والصومال وإثيوبيا، 13,5%، المفوضية، ليبيا: التسجيل – صحيفة وقائع أغسطس 2018، 1 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2NKVpiL؛ المفوضية، البوابة التنفيذية – أوضاع اللاجئين: ليبيا، آخر تحديث في 31 أغسطس 2018، https://data2.unhcr.org/en/country/lby. بين يناير وأغسطس 2018، سجلت المفوضية 10,499 فرداً، معظمهم من السودانيين والإريتريين والسوريين والصوماليين، المفوضية، تحديث المفوضية العاجل عن ليبيا (23-31 أغسطس 2018)، 31 أغسطس 2018، https://bit.ly/2LRVhfR.

[98] في الممارسة العملية، تعترف السلطات الليبية فقط بأن الأفراد من تسع جنسيات معينة قد يكون لديهم حق المطالبة بالحماية الدولية. وعليه، يمكن للمفوضية تسجيل الأشخاص الذين تُعنى بهم فقط من أفراد هذه البلدان التسعة، وهي إثيوبيا وإريتريا والعراق وفلسطين والصومال والسودان وجنوب السودان وسوريا واليمن. تواصل المفوضية الدعوة إلى تسجيل جميع الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية، بغض النظر عن جنسيتهم؛ معلومات المفوضية ، أغسطس 2018.

[99] البلدان الخمسة الأولى التي تم تحديدها هي النيجر ومصر وتشاد والسودان وغانا، وتمثل مجتمعةً ما يصل إلى 65% من سكان ليبيا المهاجرين. وتمثل النساء حوالي 10% والأطفال 8%. تم الإبلاغ عن 26,000 طفل غير مصحوبين؛ المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح - تقرير عن المهاجرين في ليبيا - الجولة 20 (مايو - يونيو 2018)، 31 يوليو 2018، https://bit.ly/2OFaao6، الصفحتان 2، 14. راجع أيضاً، منظمة اللاجئون الدولية، "كان الموت أفضل": أوروبا تواصل خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html)، الصفحتان 6، 14.

[100] المعلومات المتاحة للمفوضية على أساس وسائل الإعلام والاتصالات الحكومية، أغسطس 2018. راجع أيضاً، رويترز، الحكومة الليبية الرسمية تحظر اليمنيين والإيرانيين والباكستانيين من الدخول، 1 سبتمبر 2015، http://reut.rs/1EwwRnl.

[101] "لقد أثر تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد على المستجيبين من مناطق المنشأ كلها، بمن فيهم المستجيبين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يفترض عموماً أنهم يتمتعون بظروف معيشية أفضل من اللاجئين والمهاجرين من مناطق أخرى. بقدر ما أفاد اللاجئون والمهاجرون من شرق وغرب إفريقيا، أفاد المستجيبون من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنهم يعملون في وظائف يومية تتميز بالدخل غير المستقر وظروف العمل غير المستقرة"، شبكة ريتش/ستارت، طرق الهجرة المختلطة للاجئين ووصول المهاجرين إلى الموارد، الرعاية الصحية وديناميكيات الإسكان في ليبيا: التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K (في ما يلي: "ريتش"، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K)، صفحة 25.

[102] "يُعدّ المهاجرون ذوو الوضع غير المنتظم من الناحية الفنية في ليبيا من المقيمين بشكل غير قانوني، ويمكن احتجازهم وترحيلهم تعسفاً في أي وقت. وذلك ما يجعل السعي إلى الحصول على الخدمات أمراً محفوفاً بالمخاطر، ويتركهم بدون لجوء قانوني لجرائم ارتكبت ضدهم، ويجعلهم في نهاية المطاف هدفاً رئيسياً للاستغلال والاعتداء"؛ لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود: نظرة ثاقبة على استجابة الاتحاد الأوروبي للهجرة المختلطة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1 (في ما يلي: لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1)، صفحة 24. مراجعة أيضاً الفقرة 15 أعلاه.

[103] "من أجل العيش والعمل والحصول على الخدمات الأساسية، يجب أن يحمل المهاجرون الوثائق اللازمة. وفي حين أن غالبية المهاجرين واللاجئين يدخلون إلى ليبيا بشكل غير منتظم، يدخل بعض المهاجرين إلى ليبيا وبحوزتهم وثائق سفر مناسبة، لكنهم غير قادرين على تجديد هذه الوثائق عند

الانتشار (خاصة، ولكن ليس على سبيل الحصر، ضد الأشخاص القادمين من بلدان جنوب الصحراء الكبرى)[104]، فإنهم كثيراً ما يُستبعدون من آليات الضمان الاجتماعي ويُحرمون من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الطارئة، مما يؤدي إلى سوء ظروف المعيشة[105]. ولذلك، يضطر الكثيرون إلى اللجوء إلى استراتيجيات مواجهة سلبية[106]. ووفقاً لدراسة أجريت في ديسمبر 2017، لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق بالوصول إلى الموارد والخدمات بين اللاجئين والمهاجرين الذين كانوا مقيمين في البلاد لفترة طويلة بالمقارنة مع أولئك الذين وصلوا إليها في الآونة الأخيرة[107].

18. يُمنح ملتمسو اللجوء واللاجئون الذين يحملون شهادة صالحة من المفوضية من حيث المبدأ إمكانية الحصول على التعليم المجاني والمساعدة الطبية في المدارس والمستشفيات العامة؛ ومع ذلك، في الممارسة العملية، ليس هذا هو الحال دائماً. وعادة ما يتاح للسوريين والفلسطينيين والعراقيين فرصة الوصول إلى الخدمات، في حين يحتاج القادمون من بلدان جنوب الصحراء الكبرى إلى تدخل المفوضية وشريكها "الهيئة الطبية الدولية"على أساس كل حالة على حدة للحصول على الخدمات[108]. منذ عام 2017، لاحظت المفوضية زيادة ملحوظة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعتمدون بالكامل على المساعدات المالية والطبية المباشرة التي تقدمها المفوضية[109].
19. بعد اعتراض الأفراد أو إنقاذهم في البحر، يُسلَّم خفر السواحل الليبي الأشخاص إلى سلطات مديرية مكافحة الهجرة غير القانونية[110] التي تنقلهم مباشرة إلى مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة حيث يحتجزون لفترات غير محددة[111]. في الوقت الحاضر، لا توجد إمكانية للإفراج عن المحتجزين، إلا في سياق الإعادة إلى الوطن، أو الإخلاء أو إعادة التوطين في بلدان ثالثة[112]. وعند كتابة هذا التقرير، تقدر المفوضية أن أكثر من 8,000 شخص، بما في ذلك أكثر من 4,500 شخص من جنسيات تسع تمكنت المفوضية من تسجيلهم في ليبيا[113]، يُحتجزون في مراكز احتجاز تديرها مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد أن تم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر، أو بعد أن تم القبض عليهم على البر أثناء غارات على المنازل أو التحقق من الهوية، بما في ذلك على الحدود البرية القريبة[114]. لا توجد أرقام متاحة عن الأشخاص المحتجزين لدى مختلف الفصائل

انتهاء صلاحيتها"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 8.

[104] "مع تدهور الوضع الأمني في البلد، ازدادت مشاعر العداء للأجانب والإساءة ضد المهاجرين، ولا سيما استهداف أولئك القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء. مَنْ ليس لديهم أوراق قانونية معرضون بشكل خاص للاستغلال"؛ لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1، صفحة 12. راجع أيضاً، "ريتش"، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحات 1، 2، 16، 17، 21، 22-23، 26.

[105] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحات 13، 14، 32، 43، 44. "(...) يواجه العديد من اللاجئين والمهاجرين التمييز والاستغلال من جانب السكان المحليين. في بعض الحالات، يُحرَم الأشخاص من العلاج في المستشفيات والعيادات الخاصة أو يُجبرون على الانتظار لفترة أطول من المرضى الآخرين بسبب خلفيتهم ومظهرهم. ومع ذلك، لا يستطيع المهاجرون غير النظاميين التنديد للسلطات بهذه الإساءات أو الوصول إلى الخدمات الأساسية (بما في ذلك التوظيف الرسمي والرعاية الصحية والتعليم) خوفاً من التعرض للاعتقال"؛ مركز الهجرة المختلطة، وضع محفوف بالمخاطر - مخاوف الحماية للأشخاص الذين يتنقلون عبر غرب إفريقيا وليبيا، 11 مايو 2018، https://bit.ly/2uAmZYz (في ما يلي، مركز الهجرة المختلطة، وضع محفوف بالمخاطر، 11 مايو 2018، https://bit.ly/2uAmZYz)، صفحة 16. مراجعة أيضاً أدناه، "الوضع الإنساني".

[106] "ريتش"، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحات 2، 15، 22، 23-24، 26.

[107] المصدر السابق نفسه، صفحة 2.

[108] معلومات المفوضية، أغسطس 2018. مراجعة أيضاً أدناه، "الوضع الإنساني".

[109] معلومات المفوضية، أغسطس 2018.

[110] أُنشئت مديرية مكافحة الهجرة غير القانونية كقسم في وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني في عام 2012 لمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية إلى البلد. وهي مسؤولة عن اعتقال أي شخص دخل البلاد بشكل غير منتظم، وتنظيم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وإدارة مراكز الاحتجاز.

[111] "بما أنه لا يوجد نظام تسجيل للذين أُنزِلوا ومن ثم احتجزوا، فمن المستحيل، بشكل دقيق، معرفة عدد الأشخاص الموقوفين رهن الاحتجاز الرسمي في أي وقت، ومدة احتجازهم، وفي النهاية مصيرهم"، لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1، صفحة 15.

[112] المفوضية، رحلات يائسة، يناير 2017- مارس 2018، أبريل 2018، https://bit.ly/2EEqIX9، صفحة 9. راجع أيضاً الفقرة 23 أدناه.

[113] راجع أعلاه الحاشية 98.

[114] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث المفوضية العاجل عن الوضع في ليبيا (17-24 أغسطس 2018)، 24 أغسطس 2018، https://bit.ly/2NxY9A9.

المسلحة أو الشبكات الإجرامية في مراكز احتجاز غير رسمية، بما في ذلك في المستودعات والمزارع[115]. وفي كل المرافق، تفيد التقارير أن ظروف الاحتجاز لا تفي بالمعايير الدولية[116] ووصفت بأنها *"مروعة"[117] و "رهيبة"[118] و "قاسية ولاإنسانية ومهينة"[119]*. وبحسب ما ورد تعرض طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون من الرجال والنساء على السواء، وبمن فيهم الأطفال، بصورة منهجية للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي[120]، والعمل القسري، فضلاً عن الابتزاز[121]، سواء في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية[122]، أو هم عرضة لخطر شديد بالتعرض لتلك الإعتداءات. كما يتم الإبلاغ عن التمييز العنصري والديني في الاحتجاز[123]. وليس لدى المعتقلين أي إمكانية

---

[115] "الجماعات المسلحة أو العصابات الإجرامية التي تعمل دون انتماء إلى مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية أو أي مؤسسة حكومية أخرى، احتجزت على مدى الأعوام الثلاثة الماضية بشكل متزايد اللاجئين والمهاجرين كوسيلة لتوليد الأموال عن طريق الابتزاز لدفع الفدية"، منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017،
http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 27. راجع أيضاً، هيومان رايتس ووتش، الاتحاد الأوروبي/إيطاليا/ليبيا: النزاعات حول الإنقاذ تعرض حياة الناس للخطر، 25 يوليو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b646a9f4.html؛ لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1، صفحة 13.

[116] تصف التقارير ظروف الاكتظاظ الشديد وضعف الإضاءة والتهوية، فضلاً عن عدم الحصول على الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والتغذية الكافية. (بعد ذلك) قال زيد رعد الحسين، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: "إن نظام احتجاز المهاجرين في ليبيا قد تم تعطيله بشكل لا يمكن إصلاحه". ووصف كذلك الأوضاع التي واجهها المراقبون التابعون للأمم المتحدة الذين زاروا أربعة من مرافق الاحتجاز التابعة لمديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس: "لقد صدم المراقبون بما شهدوه: الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الهزيلين الذين يعانون من الصدمة النفسية مكدسين فوق بعضهم البعض، وقد حبسوا في حظائر دون إمكانية الوصول إلى أهم الضروريات الأساسية، وجردوا من كرامتهم الإنسانية" . مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: معاناة المهاجرين في ليبيا عار على ضمير الإنسانية، 14 نوفمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b6461354.html. راجع أيضاً، منظمة أطباء بلا حدود، أوقفوا الاعتقال التعسفي للاجئين والمهاجرين الذين تمّ إنزالهم في ليبيا، 24 يوليو 2018، https://bit.ly/2LmjbVr؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرة 44؛ منظمة اللاجئون الدولية، أوروبا تواصل خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html.

[117] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تحديث شفهي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن ليبيا، 20 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55b92c4.html.

[118] منظمة أطباء بلا حدود، رسالة مفتوحة من الرئيسة الدولية لمنظمة أطباء بلا حدود، الدكتورة جوان ليو، إلى قادة الحكومات الأوروبية، 6 سبتمبر 2017، https://bit.ly/2KSy55e.

[119] منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017،
http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، الصفحتان 9، 53.

[120] "تعرضت النساء والفتيات المهاجرات للاغتصاب وغيره من الاعتداء الجنسي أثناء رحلتهن عبر ليبيا، في مراكز احتجاز المهاجرين الرسمية وغير الرسمية على السواء. ووصفت الناجيات أنهن اقتدن بعيداً عن زنزانات يتشاركن فيها مع آخريات من قبل رجال مسلحين، بمن فيهم حراس إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية، واغتصبن مراراً وتكراراً من جانب عدة مرتكبين. اللواتي حاولن المقاومة تعرضن للضرب والتهديد بالسلاح وحرمن من الطعام والماء". مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 21 فبراير 2018،
http://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html، الفقرة 35. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتعرض المهاجرون العائدون للسرقة والاغتصاب والقتل في ليبيا، 8 سبتمبر 2017،
http://www.refworld.org/docid/5b5598dd4.html.

[121] "في بلد يغيب عنه القانون، أصبح اللاجئون والمهاجرون مورداً يُستغل، وهم سلعة نمت حولها صناعة كاملة، ألقت عليها الضوء لقطات مروعة بُثت في نوفمبر 2017 عن مهاجرين يتم بيعهم"، منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017،
http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 6. راجع أيضاً، مؤسسة جيمستاون، الميليشيات الليبية المراوغة تمنع البلاد من معالجة الاتجار بالبشر، مرصد الإرهاب، المجلد: 16 العدد: 4، 26 فبراير 2018، https://bit.ly/2LTQqeu؛ مرصد حقوق الإنسان الأورو-متوسطي، ليبيا: العصابات المسلحة تختطف عشرات اللاجئين، 22 فبراير 2018، https://bit.ly/2CfpC7t؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يجب أن تضع ليبيا حداً للمزادات "الشائنة" للأشخاص المستعبدين، يصر خبراء الأمم المتحدة، 30 نوفمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b5593324.html؛ سي إن إن، أشخاص للبيع، 15 نوفمبر 2017، https://cnn.it/2FX902f.

[122] منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017،
http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 22. " في الأسابيع الأخيرة، شهدت المفوضية تدهوراً خطيراً في أوضاع مراكز الاحتجاز، بسبب ازدياد الاكتظاظ ونقص مستويات المعيشة الأساسية. ونتيجة لذلك، تحدث أعمال شغب وإضرابات عن الطعام من قبل اللاجئين داخل مراكز الاحتجاز، مطالبين بحل لظروفهم المعيشية السيئة"؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث المفوضية العاجل عن الوضع في ليبيا (17-24 أغسطس 2018)، 24 أغسطس 2018، https://bit.ly/2NxY9A9.

[123] منظمة اللاجئين الدولية، تواصل أوروبا خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018،
http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html، صفحة 10.

للطعن في قانونية اعتقالهم أو معاملتهم[124]. ويتأثر أيضاً مواطنو البلدان الثالثة المحتجزون بالوضع الأمني العام في البلاد كما اتضح خلال تصعيد أواخر أغسطس 2018 في القتال بين الجماعات المسلحة المتناحرة في طرابلس[125].

20. إن انعدام الأمن وغياب سلطة دولة مركزية ذات سيطرة فعالة قد سمح لليبيا بأن تصبح دولة رئيسية للعبور والمغادرة للاجئين والمهاجرين الذين يسعون إلى الوصول إلى أوروبا في هروبهم من الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو المشقة، وغالباً في قوارب غير صالحة للإبحار ومكتظة[126]. أفادت تقارير أن شبكات التهريب العاملة في شرق إفريقيا وغربها تنقل اللاجئين والمهاجرين براً عبر الحدود الجنوبية لليبيا في منطقة فزان التي تقع على الحدود مع النيجر وتشاد والجزائر. ومن هناك، يشقون طريقهم إلى شمال غرب البلاد حيث يحاولون الانتقال منها إلى وجهات أوروبية، خاصة إلى إيطاليا أو عبرها[127].

21. في طريقهم وأثناء إقامتهم في ليبيا، يكون المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، بمن فيهم الأطفال، عرضة لخطر الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان على نطاق واسع ومنتظم على أيدي المهربين والمُتجرين والجماعات المسلحة والميليشيات الإجرامية والعصابات ومسؤولين في الدولة الذين يتصرفون مع الإفلات من العقاب. وتفيد التقارير أن هذه الانتهاكات والتجاوزات تشمل الحرمان غير القانوني من الحرية والاحتجاز التعسفي؛ التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ الاختطاف للحصول على فدية وغيرها من أشكال الابتزاز؛ العمل القسري؛ والقتل غير القانوني[128]. أفادت الأنباء أنَّ أشخاصاً من دول جنوب الصحراء الكبرى يستهدفون (ولكن ليس بشكل حصري)[129].

---

[124] منظمة أطباء بلا حدود، أوقفوا الاعتقال التعسفي للاجئين والمهاجرين الذين تمَّ إنزالهم في ليبيا، 24 يوليو 2018، https://bit.ly/2LmjbVr؛ منظمة اللاجئين الدولية، تواصل أوروبا خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html، صفحة 14؛ منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 24.

[125] في نهاية أغسطس 2018، تسببت المواجهات بين الجماعات المسلحة المتناحرة في طرابلس في تعريض مئات اللاجئين والمهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة لخطر شديد. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المفوضية تنقل اللاجئين المحتجزين خارج نطاق الأذى في العاصمة الليبية المتقلبة الأوضاع، 30 أغسطس 2018، https://bit.ly/2MFp2pl؛ منظمة أطباء بلا حدود، النزاع في طرابلس يهدد الأرواح، مظهراً أن ليبيا ليست مكاناً آمناً، 31 أغسطس 2018، https://bit.ly/2wA66NV؛ تايمز الأيرلندية، مهاجرون في ليبيا في مركز اعتقال يقولون بأن حياتهم في خطر، 28 أغسطس 2018، https://bit.ly/2Lzrb0r. راجع أيضاً الحاشية 34 أعلاه.

[126] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا، الأنشطة عند الإنزال، التحديث الشهري، أغسطس 2018، 2 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2PZbkvB؛ منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 15؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدفق اللاجئين والمهاجرين عبر ليبيا في صعود - تقرير، 3 يوليو 2017، https://bit.ly/2tMxb0D.

[127] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ريتش، طرق الهجرة المختلطة والديناميكيات في ليبيا: أثر إجراءات الهجرة في الاتحاد الأوروبي على الهجرة المختلطة في ليبيا، أبريل 2018، https://bit.ly/2NtVmaD، صفحة 2. بحسب أحد المحللين، يمكن لعصابات الاتجار بالبشر التي لها صلات بالميليشيات الليبية في الجنوب أن تطلب ما بين 1,000 إلى 1500 دينار ليبي (800 إلى 1100 دولار أميركي) لنقل المهاجرين إلى طرابلس. إذا كان المهاجرون غير قادرين على الدفع، يتم تسليمهم مباشرة إلى الميليشيات المرواغة التي تضعهم في منازل آمنة مملوكة لعصابات مسلحة. هناك يحاول المهاجرون عادة الاتصال بالمنزل، وطلب المال لدفع ثمن إطلاق سراحهم. إذا كانت عائلاتهم غير قادرة على الدفع، فإن الميليشيات تبيعهم إلى الليبيين الأثرياء الذين يحتاجون إلى عمالة رخيصة في مزارعهم أو في مواقع البناء. في واقع الأمر، يصبح هؤلاء المهاجرون الأفارقة عمالاً مستقلين لليبيين الذين لا يقدمون لهم سوى القليل من الأموال أو الإعالة حسب طريقة الدفع مقابل العمل الذي يقومون به. قد يتم تمرير البعض كعبيد بين الميليشيات المختلفة، في حين يُباع الأكثر حظا لليبيين الأثرياء ويصبحون موظفين يمكنهم في النهاية كسب ما يكفي من المال للدفع للهروب من البلاد. أما الآخرون فينتهي بهم المطاف في أيدي الميليشيات الموالية للحكومة والتي تضعهم بعد ذلك في مراكز اعتقال في انتظار الترحيل"؛ مرصد جيمستاون، الميليشيات الليبية المراوغة تمنع البلاد من معالجة الاتجار بالبشر، 26 فبراير 2018، https://bit.ly/2LTQqeu. راجع أيضاً، مجموعة الأزمات الدولية، كيف أصبحت فزّان في ليبيا الحدود الجديدة لأوروبا، 31 يوليو 2017، http://www.refworld.org/docid/59831c6b4.html، صفحة 21.

[128] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 36؛ المنظمة الدولية للهجرة/المفوضية، تحديث عاجل، حادثة زوارة، 16 يوليو 2018، https://bit.ly/2KmAqAF؛ مركز الهجرة المختلطة، وضع محفوف بالمخاطر، 11 مايو 2018، https://bit.ly/2uAmZYz، الصفحات 6، 8، 13-14؛ منظمة اللاجئين الدولية، تواصل أوروبا خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html، صفحة 3؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يجب أن تضع ليبيا حداً للمزادات "الشائنة" للأشخاص المستعبدين، يصر خبراء الأمم المتحدة، 30 نوفمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b5593324.html؛ المنظمة الدولية للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة تكتشف ظروف "سوق الرقيق" الذي يهدد المهاجرين في شمال إفريقيا، 4 نوفمبر 2017، https://bit.ly/2ov79wl.

[129] مركز الهجرة المختلطة، وضع محفوف بالمخاطر، 11 مايو 2018، https://bit.ly/2uAmZYz، صفحة 11؛ محامون من أجل العدالة في ليبيا، القضاء على التمييز العنصري في ليبيا، 21 مارس 2018، https://bit.ly/2MtFVPn.

وتفيد التقارير أن النساء والفتيات معرضات بوجه خاص للتعرض للاغتصاب والبغاء القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي[130].

22. منذ عام 2017، تقدم إيطاليا والاتحاد الأوروبي مساعدة لخفر السواحل الليبي لزيادة قدرته على القيام بعمليات البحث والإنقاذ ومنع عمليات المغادرة غير المنتظمة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط[131]. ونتيجةً لتزايد عمليات خفر السواحل الليبي، انخفض عدد الأشخاص الذين يعبرون من ليبيا إلى إيطاليا بشكل ملحوظ[132]، في حين أنه من إجمالي عدد الأشخاص الذين لا يزالون يحاولون العبور، فإن نسبة الأشخاص الذين اعترضهم أو أنقذهم في البحر خفر السواحل الليبي قد ارتفعت[133]. أدت الزيادة في عمليات الاعتراض والإنقاذ التي قام بها خفر السواحل الليبي إلى نزول أعداد أكبر من الأشخاص (واحتجازهم) في ليبيا[134]. وأثناء عمليات الإنقاذ/الاعتراض في البحر، ورد أنَّ خفر السواحل الليبي شارك في انتهاكات حقوق

---

[130] "أنماط العنف الجنسي ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ارتكبها ليس فقط المهربون والمتاجرون والشبكات الإجرامية، ولكن أيضاً الشرطة والحراس المرتبطين بوزارة الداخلية في بعض الحالات، وقد تم توثيق ذلك. كما تورطت مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية وخفر السواحل في الانتهاكات"؛ مجلس الأمن الدولي ، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، 23 مارس 2018، S/2018/250, http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرة 47. " النساء المهاجرات اللواتي يحتجزن في مراكز الاحتجاز معرضات للخطر بشكل خاص، لأنهن غالباً ما يحتجزن في زنزانات يحرسها حراس ذكور، ولديهم إمكانية الوصول الكامل إلى الزنزانات. وبالإضافة إلى ذلك، تشير عدة تقارير إلى أن الحراس "ينظمون" عمليات الاغتصاب في الزنزانات، ويشتركون في الاستغلال الجنسي والاتجار، ويستخدمون مراكز الاحتجاز كبيوت الدعارة للإكراه على البغاء. وتشمل الحالات الأخرى بيع النساء المحتجزات كـ "عبيد جنس" والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الذي يرتكبه أفراد خفر السواحل في سياق البحث والإنقاذ"؛ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ما هي مخاوف الحماية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا؟ نوفمبر 2017، https://bit.ly/2MwD0pv، الصفحتان 5-6. راجع أيضاً، لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1، صفحة 13؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، صفحة 46؛ مركز الهجرة المختلطة، وضع محفوف بالمخاطر، 11 مايو 2018، https://bit.ly/2uAmZYz، صفحة 8؛ ورد أن العنف الجنسي استخدم كشكل من أشكال التعذيب ضد الرجال في مراكز احتجاز غير رسمية؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، 23 مارس 2018، S/2018/250، http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرة 47؛ أوكسفام، "أنت لم تعد بشرياً بعد الآن"، المهاجرون يعرضون الوضع المروع في ليبيا وتأثير السياسات الأوروبية، 9 أغسطس 2017، https://bit.ly/2AWWzG0، الصفحتان 1، 3.

[131] المفوضية الأوروبية، طريق وسط المتوسط: المفوضية تقترح خطة عمل لدعم إيطاليا، وخفض الضغط وزيادة التضامن، 4 يوليو 2017، https://bit.ly/2tnTE1T؛ مذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات التنمية ومكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر وتهريب الوقود وتعزيز أمن الحدود بين دولة ليبيا والجمهورية الإيطالية، 2 فبراير 2017، https://bit.ly/2NrWI5G.

[132] شهد طريق وسط البحر المتوسط أكبر عدد للوافدين في عام 2016، حيث وصل 181,436 مهاجراً ولاجئاً وطالب لجوء إلى إيطاليا عن طريق البحر. وشهد عام 2017 وصول 119,369 شخصاً، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 34% عن العام السابق. بين 1 يناير و 31 أغسطس 2018، وصل 20,000 شخص إلى إيطاليا عن طريق البحر. للحصول على أرقام الوافدين المحدثة، مراجعة: https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean/location/5205.

[133] لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1، صفحة 15؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رحلات يائسة يناير 2017 - مارس 2018، أبريل 2018، https://bit.ly/2EEqIX9، الصفحتان 4، 9؛ منظمة اللاجئين الدولية، تواصل أوروبا خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html، صفحة 8. راجع أيضاً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنبه إلى الخطر مع تجاوز عدد الوفيات في البحر المتوسط عتبة 1,500 شخص، 3 أغسطس 2018، https://bit.ly/2Oa0ctS.

[134] بين 1 يناير و31 أغسطس 2018، أنقذ/اعترض خفر السواحل الليبي ما مجموعه 13,185 شخصاً في مواقع مختلفة على طول الساحل الليبي ونُقلوا إلى مراكز الاحتجاز (زيادة بنسبة 24.4% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017). تم إنقاذ/اعتراض 552 شخصاً في أغسطس 2018 و2,167 في يوليو و3,453 في يونيو. ومن بين الذين أُنزلوا بين يناير وأغسطس 2018، حددت المفوضية أكثر من 3,200 شخص من جنسيات يمكنهم التسجيل لدى المفوضية في ليبيا، بما في ذلك من إريتريا والسودان والصومال وإثيوبيا وفلسطين وسوريا. وتتواجد المفوضية وشركاؤها في نقاط النزول على طول الساحل الليبي وتقدم المساعدة المنقذة للحياة وتتولى رصد الحماية لتحديد الأشخاص الذين تُعنى بهم؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: الأنشطة عند النزول، التحديث الشهري، أغسطس 2018، https://bit.ly/2PZbkvB؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: الأنشطة عند النزول، تم الوصول إليها في 2 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2D6xmXm. نتيجة لزيادة الاعتراضات في البحر منذ يونيو 2018، أفادت التقارير بحدوث زيادة حادة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المحتجزين في مراكز احتجاز ليبية مكتظة أصلاً؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 36؛ منظمة العفو الدولية، بين الشيطان والبحر الأزرق العميق - أوروبا تخذل اللاجئين والمهاجرين في وسط البحر الأبيض المتوسط، 8 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6c22694.html، الصفحتان 6، 18؛ منظمة أطباء بلا حدود، أوقفوا الاحتجاز التعسفي للاجئين والمهاجرين في ليبيا، 24 يوليو 2018، https://bit.ly/2LmjbVr.

الإنسان ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين[135]، بما في ذلك إغراق القوارب عمداً باستخدام الأسلحة النارية[136]. كما اتهم حرس السواحل الليبي بالتواطؤ مع شبكات التهريب[137]. وفي موازاة ذلك، ازداد تقييد الأنشطة الحاسمة لقوارب الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية[138]. وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يموتون في البحر عن ذي قبل[139]. وفي نهاية يونيو 2018، تم إضفاء الطابع الرسمي على منطقة البحث والإنقاذ الليبية، مما يشير إلى أن ليبيا قد تولت المسؤولية الأساسية عن تنسيق البحث والإنقاذ في منطقة تمتد إلى حوالي 100 ميل من بعض مواقع المغادرة الرئيسية[140]. وتفيد التقارير أنَّ قدرة السلطات الليبية على القيام بعمليات البحث والإنقاذ وتنسيقها على نحو فعال وآمن في منطقة واسعة كهذه محدودة ، بما في ذلك بسبب قدرتها المحدودة على تنسيق عمل السفن وعمليات الإنقاذ وعدم وجود نظم اتصالات موثوقة[141].

---

[135] "مسؤولو خفر السواحل الليبي مسؤولون أيضاً عن انتهاكات حقوق الإنسان ومن المعروف أنهم يعملون بالتواطؤ مع شبكات التهريب. استخدم مسؤولو خفر السواحل الليبي الذين يقومون بعمليات الاعتراض التهديدات والعنف ضد اللاجئين والمهاجرين على متن قوارب في حالة استغاثة، وهم الأشخاص الذين يفترض بهم إنقاذهم، وقد قاموا بذلك أحياناً من أجل سرقة ممتلكاتهم القليلة. كما تسببوا في الوفيات وتعريض الأرواح للخطر من خلال العمل مع التجاهل الصارخ للبروتوكولات والمعايير الأمنية الأساسية"، منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 8؛ في يونيو 2018، أُضيف اسم عبد الرحمن الميلاد، رئيس وحدة خفر السواحل الإقليمية إلى قائمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن الوحدة "ترتبط باستمرار بالعنف ضد المهاجرين"؛ خدمة أنباء الأمم المتحدة، في الوقت الذي يفرض فيه مجلس الأمن عقوبات على ستة متجرين بالبشر في ليبيا، الأمين العام الأمم المتحدة يدعو إلى مزيد من المساءلة، 8 يونيو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b64659e4.html. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، 23 مارس 2018، S/2018/250،
http://www.refworld.org/docid/5b29148d7.html، الفقرة 47؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: الإفلات من العقاب يدفع بالعنف، 18 يناير 2018، https://bit.ly/2ufgSbf؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتعرض المهاجرون العائدون للسرقة والاغتصاب والقتل في ليبيا، 8 سبتمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b5598dd4.html. راجع أيضاً الحاشية 130 أعلاه.

[136] مجلس الأمن الدولي، رسالة بتاريخ 1 يونيو 2017 من فريق الخبراء المعني بليبيا، يونيو 2017،
http://www.refworld.org/docid/5b641bee4.html، الفقرتان 104-105.

[137] "تتوقف أساساً على خفر السواحل الليبي الذي يسمح للقوارب بالمغادرة مقابل رسوم"، منظمة العفو الدولية، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، 11 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5a2fa1cb4.html، صفحة 8؛ راجع أيضاً، مرصد جيمستاون، الميليشيات المراوغة الليبية تمنع البلاد من معالجة الاتجار بالبشر، 26 فبراير 2018، https://bit.ly/2LTQqeu؛ ذي إندبندنت، القوات الليبية المدعومة من المملكة المتحدة "تتقاضى رشاوى لإطلاق سراح المهاجرين المحتجزين" بعد دفع القوارب إلى الشاطئ، 25 أكتوبر 2017، https://ind.pn/2un8fve.

[138] منظمة العفو الدولية، بين الشيطان والبحر الأزرق العميق - أوروبا تخذل اللاجئين والمهاجرين في وسط البحر الأبيض المتوسط، 8 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6c22694.html، الصفحتان 7-16. منظمة أطباء بلا حدود، عمليات الغرق تتصاعد مع تجميد الحكومات الأوروبية المساعدة الإنسانية، 12 يوليو 2018، https://bit.ly/2NEMJuV.

[139] "بالفعل هذا العام، غرق أكثر من 1,500 شخص أو فقدوا في البحر المتوسط. وعلى طريق وسط البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص، ازداد معدل الخسائر في الأرواح بثلاثة أضعاف، وهو الآن يقف عند وفاة واحدة لكل 17 شخصاً يحاولون العبور مقارنة بواحدة من بين كل 43 شخصاً خلال نفس الفترة من العام الماضي"؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المفوضية ترحب بقرار أكواريوس، لكنها تؤكد على الحاجة إلى نهج أكثر قابلية للتنبؤ به للنزول، 15 أغسطس 2018، https://bit.ly/2Oychth. "تشعر المفوضية بالقلق خاصةً بشأن تأثير قدرة البحث والإنقاذ المحدودة بشكل أكبر في حال عدم تشجيع الزوارق على الاستجابة لمكالمات الاستغاثة بسبب الخوف من عدم السماح لها بنقل الأشخاص الذين تم إنقاذهم. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية خصوصاً عن قلقها إزاء القيود المفروضة على قدراتها لإجراء عمليات البحث والإنقاذ نتيجة للقيود المفروضة على تحركاتها والتهديد بإجراءات قانونية محتملة"؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الوقت الذي يتراجع فيه وصول الوافدين إلى البحر الأبيض المتوسط وترتفع معدلات الوفيات، تدعو المفوضية إلى تعزيز البحث والإنقاذ، 6 يوليو 2018، http://unhcr.org/5b3f270a4. راجع أيضاً، المنظمة الدولية للهجرة، المهاجرين المفقودين، 3 سبتمبر 2018، http://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean.

[140] يورونيوز، بدفع من الاتحاد الأوروبي، ليبيا تطالب بهدوء بحق أمر عمال الإنقاذ بإعادة المهاجرين الفارين، 6 يوليو 2018، https://bit.ly/2ukI5dr؛ Vita (in Italian), La Libia Ha Dichiarato la Sua Zona SAR: Lo Conferma l'IMO, 28 يونيو 2018، https://bit.ly/2KQQijT.

[141] ليبيا لم تنشئ بعد مركز تنسيق إنقاذ بحري، ويُتوقع أن يبدأ العمل به في عام 2020؛ هيومان رايتس ووتش، الاتحاد الأوروبي/إيطاليا/ليبيا: النزاعات حول الإنقاذ تعرض حياة الناس للخطر، 25 يوليو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b646a9f4.html, July 2018. راجع أيضاً، ذي إندبندنت، خفر السواحل الليبي يقول بأنه قد اعترض أكثر من 570 لاجئاً متجهين إلى أوروبا، 2 أغسطس 2018، https://ind.pn/2OD25jS؛ المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين، إيطاليا تمضي قدماً في "خطة سالفيني" لتعزيز حرس السواحل الليبي في مكافحة "الهجرة غير القانونية"، 6 يوليو 2018، https://bit.ly/2NMWPtD؛ دويتشه فيله، إيطاليا تمنح ليبيا السفن والمعدات بعدما أوردت التقارير ارتفاعاً بعدد المهاجرين المفقودين، 3 يوليو 2018، https://p.dw.com/p/30i96.

23. عزز المجتمع الدولي جهود عودة الأشخاص المُفرج عنهم إلى بلدانهم الأصلية أو إخلائهم منذ نهاية عام 2017. ولكن هذه الأنشطة لا يمكن أن تصل إلاّ إلى عدد محدود من إجمالي اللاجئين والمهاجرين في ليبيا[142]. منذ يناير 2017، عاد أكثر من 30,000 شخص إلى بلدانهم الأصلية من خلال برنامج العودة الإنسانية الطوعية الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة[143]. وقد تم التشكيك في الطبيعة الطوعية لهذه العودة بالنظر إلى أن ممارسة الاحتجاز لا تترك في كثير من الأحيان بديلاً[144]. ومع ذلك، فإن الدور الحاسم لقدرة المنظمة الدولية للهجرة على دعم عودة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل إلى بلدانهم الأصلية ليس موضع شك. في نوفمبر 2017، شرعت المفوضية في إنشاء آلية عبور طارئة لإجلاء الأشخاص الذين تُعنى بهم من الفئات الأشد ضعفاً من ليبيا[145]. وتلتزم المفوضية ووزارة الداخلية الليبية بفتح مرفق جديد للتجميع والمغادرة، من شأنه تسريع عملية تأمين الحلول في بلدان ثالثة وتوفير بديل حاسم للاحتجاز للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية أثناء معالجة قضاياهم[146].
لاحظت المفوضية زيادة في عدد طالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية في ليبيا الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب عدم وجود حلول في البلاد[147].

النزوح الداخلي والخارجي

24. تفيد التقارير بأنَّ لليبيا أحد أعلى مستويات النزوح في إفريقيا[148]لكل فرد، وأنَّ النزوح الداخلي أصبح "سمة دائمة للحياة بالنسبة للكثيرين في ليبيا"[149]. في منتصف عام 2014، ومع تصاعد العنف في ليبيا، أصبح ما يقدر بنحو 400,000 شخص نازحين

---

[142] تزداد حدة التوترات داخل مراكز الاحتجاز مع إحباط اللاجئين والمهاجرين بسبب عدم وجود حلول؛ معلومات المفوضية، أغسطس 2018. مراجعة أيضاً الحاشية 122 أعلاه.

[143] بما يشمل 19,370 شخصاً في عام 2017 و10,950 شخصاً بين يناير ويوليو 2018؛ المنظمة الدولية للهجرة، العودة الإنسانية الطوعية للمنظمة الدولية للهجرة مستمرة في ليبيا مع ارتفاع عدد المهاجرين المحتجزين، 10 أغسطس 2018، https://bit.ly/2KIkUyT؛ المنظمة الدولية للهجرة، رحلات العودة الإنسانية الطوعية تُستأنف في 1 يناير، حيث تواصل المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة بذل الجهود لمساعدة المهاجرين في ليبيا، 3 يناير 2018، https://bit.ly/2FcZdpl.

[144] منظمة أطباء بلا حدود، أوقفوا الاحتجاز التعسفي للاجئين والمهاجرين في ليبيا، 24 يوليو 2018، https://bit.ly/2LmjbVr؛ منظمة اللاجئين الدولية، تواصل أوروبا خذل اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، 15 أبريل 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55c5ce4.html، الصفحتان 16-17.

[145] بين نوفمبر 2017 و31 أغسطس 2018، أجْلَت المفوضية 1,858 شخصاً من ليبيا (1,536 إلى النيجر و312 إلى إيطاليا و10 إلى رومانيا). تسمح عمليات الإجلاء هذه بنقل الأفراد من الفئات الأشد ضعفاً من مراكز الاحتجاز في ليبيا إلى بيئة آمنة وكريمة، في حين تتم معالجة قضاياهم للحصول على حلول مثل إعادة التوطين أو لم شمل الأسرة. في سبتمبر 2017، دعت المفوضية إلى توفير 40,000 فرصة لإعادة توطين لاجئين موجودين في 15 دولة على طول مسار وسط البحر الأبيض المتوسط. وفي 13 أغسطس 2018، التزمت 12 دولة (بلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ومالطا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة) بـ3,886 فرصة لإعادة التوطين في حالة ليبيا - النيجر. من هذه التعهدات، سيتم استخدام 1,090 فرصة لتجهيز إعادة التوطين مباشرة خارج ليبيا، في حين سيتم تخصيص الباقي إلى الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من ليبيا واللاجئين المسجلين في النيجر. منذ 1 سبتمبر 2017، تم تقديم طلبات 797 شخصاً لإعادة توطينهم في ثماني دول (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا). وقد غادر ما مجموعه 70 فرداً لإعادة التوطين مباشرة من ليبيا إلى كندا وفرنسا والسويد وهولندا؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث المفوضية العاجل عن ليبيا، (17-24 أغسطس 2018)، 24 أغسطس 2018، https://bit.ly/2NxY9A9؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة وسط المتوسط: المفوضية تدعو إلى فرص إعادة توطين إضافية قدرها 40,000 فرصة، 11 سبتمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/59b7ee104.html.

[146] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث المفوضية العاجل عن ليبيا، (17-24 أغسطس 2018)، 24 أغسطس 2018، https://bit.ly/2NxY9A9؛ في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن تم بعد تحديد موعد افتتاح (المرفق).

[147] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث المفوضية العاجل عن ليبيا، (28 يونيو- 6 يوليو 2018)، 6 يوليو 2018، https://bit.ly/2J3tUxX.

[148] مركز رصد النزوح الداخلي، تقرير حول النزوح الداخلي في إفريقيا لعام 2017، 6 ديسمبر 2017، https://bit.ly/2HSgplf، صفحة 21. يقدر أن ما يتراوح بين 2 و3% من السكان هم من النازحين داخلياً؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، صفحة 1.

[149] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، صفحة 1. نزح العديد من الأشخاص النازحين داخلياً عدة مرَّات منذ عام 2011، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا| تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، الجولة 20| مايو – يونيو 2018، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx (في ما يلي: المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx) صفحة 10.

داخلياً[150]. وعلى الرغم من عودة العديد منهم منذ ذلك الحين[151]، فقد أصبح البعض الآخر نازحين بسبب تصاعد الصراعات المسلحة الدورية[152]. وبحلول يونيو 2018، ظل أكثر من 192,500 شخص نازحين[153]، أكثر من 50% منهم من الأطفال[154]. وأفادت التقارير أنَّ الدوافع الرئيسية للنزوح هي النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد على أساس الانتماء السياسي المتصور[155].

25. أفادت التقارير أن تقديم المساعدة والحماية للنازحين داخلياً غير كافٍ نتيجة للثغرات في قدرة الدولة، وعدم وجود وصول مستمر ومنتظم للمساعدات الإنسانية، وآليات تنسيق محدودة، ونقص في الدعم الدولي[156]. ليس لدى العديد من النازحين داخلياً حالياً أي احتمال للعودة إلى ديارهم نتيجة للنزاع المستمر أو انعدام الأمن أو الدمار أو الأضرار التي لحقت بالمنازل والبنية التحتية الأساسية، والتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وكذلك بسبب الخوف من تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلحة الموجودة في مناطقهم الأصلية[157]. كما أفادت التقارير أن المجتمعات المحلية والمجموعات المسلحة والسلطات المحلية تمنع الأشخاص النازحين داخلياً من العودة بسبب رأيهم السياسي (المفترض) أو انتمائهم إلى جماعات "إرهابية" أو حكومة القذافي السابقة[158].

---

[150] ما يعادل 6 إلى 7% من سكان البلد؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرة 6.

[151] بين أوائل عام 2016 ويونيو 2018، عاد أكثر من 372,000 شخص من النازحين داخلياً إلى مجتمعاتهم المحلية، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 3. راجع أيضاً، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، https://bit.ly/2ugDPux، الصفحتان 5، 13.

[152] "أدى تصاعد النزاع المسلح بشكل دوري، ولكن بصورة متزايدة، إلى النزوح (...)" ؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرة 63. في أواخر أغسطس 2018، نزح ما لا يقل عن 9,200 شخص بسبب تصاعد القتال من الأحياء المتضررة في جنوب طرابلس، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا – تحديث عاجل عن طرابلس (1 سبتمبر 2018)، 1 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2Q1zOnV. في مايو/يونيو 2018، أدى القتال بين الجماعات القبلية المسلحة في الجنوب إلى نزوح أكثر من 3,000 شخص، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 4. وفي الفترة نفسها، نزح أكثر من 19,000 شخص نتيجة للاشتباكات في درنة، المنظمة الدولية للهجرة، تحديث عاجل عن درنة #4، 14 يونيو 2018، https://bit.ly/2KKHyvE. في عام 2017، أُجبر أكثر من 20,000 شخص جديد على النزوح، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، https://bit.ly/2ugDPux، الصفحتان 5، 13.

[153] أعلى نسبة معلن عنها للنازحين داخلياً في بنغازي (27,790 فرداً) وسبها (22,955 فرداً)، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، الصفحتان 3، 6. "(...) يصعب تقدير العدد الإجمالي الفعلي للمتضررين من النزوح الداخلي، لأنَّ العديد من الأشخاص النازحين داخلياً يطلبون عدم الكشف عن هويتهم بسبب المخاوف على سلامتهم وأمنهم، وبعضهم يغادرون البلاد للعثور على السلامة والحماية في أماكن أخرى"؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرة 26.

[154] تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 11.

[155] نزح غالبية الأشخاص النازحين داخلياً، 84%، بسبب التهديد/الخوف من النزاع العام وحضور الجماعات المسلحة؛ نزح 14% من النازحين داخلياً بسبب قضايا أمنية أخرى، ونزحت نسبة 2% المتبقية بسبب عوامل اقتصادية؛ المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، الصفحتان 3، 9. " يتميز النزوح الداخلي في ليبيا بمزيج من حركات النزوح الرئيسية بسبب النزاع المسلح، فضلاً عن النزوح بين المدن في المناطق الحضرية والنزوح المتعدد للأفراد والعائلات من مختلف المناطق بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد على أساس الانتماءات السياسية والإيديولوجية المتصورة"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرة 26. راجع أيضاً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: الحماية – لمحة عامة عن الوضع يناير- فبراير 2018، 15 مارس 2018، https://bit.ly/2Hzfaeb.

[156] مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيان نهاية البعثة للمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، السيدة سيسيليا خيمينيز-داماري، عند اختتام زيارتها الرسمية إلى ليبيا: من 25 إلى 31 يناير 2018، 2 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55ba1bd.html. حول الظروف الإنسانية للنازحين داخلياً، مراجعة "الوضع الإنساني".

[157] وفقاً لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة في تتبع التنقل في النزوح، في 69% من البلديات، أُبلغ عن عدم قدرة النازحين داخلياً على العودة بسبب الخوف من استمرار الصراع وحضور الجماعات المسلحة؛ المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 9. راجع أيضاً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً من بنغازي، مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6abebf4.html، صفحة 2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرات 38، 50، 53.

[158] راجع أعلاه الفقرة 13.

26. بحسب ما ورد يسعى عدد متزايد من الليبيين، بمن فيهم النازحين داخلياً، إلى مغادرة البلاد[159].

الوضع الإنساني

27. لقد أدى النزاع المستمر والمأزق السياسي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في كل القطاعات في ليبيا[160]. واعتباراً من مارس 2018، قُدِّر أنَّ 1.1 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك 378,000 طفل و307,000 امرأة في سن الإنجاب[161]. لا تزال الاستجابة الإنسانية تمول بشكل سيئ، مما يزيد من تقويض الوصول الأساسي إلى الخدمات الأساسية وتوافرها للمحتاجين[162]. وتفيد التقارير بأن مناطق النزاع المستمر[163]، وكذلك المناطق ذات الفرص الاقتصادية والمعيشية المتعثرة والضعيفة، تضم أعداداً كبيرة من العائدين والنازحين داخلياً والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعانون من أكثر الاحتياجات قسوة عبر قطاعات متعددة[164]. ويعرقل الوضع الأمني والسياسي المتقلب بشدة الوصول المستمر

---

[159] تفيد التقارير أن أسباب المغادرة تشير إلى تزايد انعدام الأمن، بما في ذلك التهديدات الإرهابية وعمليات الاختطاف؛ نقص الخدمات الأساسية وفرص العمل؛ أسباب طبية واستحالة تلقي العلاج في ليبيا؛ ولم شمل الأسرة في أوروبا؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: الحماية - لمحة عامة عن الوضع يناير - فبراير 2018، 15 مارس 2018، https://bit.ly/2Hzfaeb. راجع أيضاً، الموقع الإخباري الإلكتروني "لاجئون بعمق"، لماذا يقصد الليبيون المهربين للفرار، 5 يوليو 2018، https://bit.ly/2KSfMJv؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الصفحة 1 والفقرة 41.

[160] وفقاً لمنسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في ليبيا، ماريا ريبيرو، "لا تزال ليبيا تعاني من تأثير الأزمة السياسية التي طال أمدها، الأمر الذي يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف وتشريد وتدهور عام في ظروف معيشة الناس. وانخفض توافر الأغذية والوقود والماء والمرافق الصحية والكهرباء والإمدادات الطبية والقدرة على تحمل تكاليفها، كما استمر انخفاض خدمات الرعاية الصحية والخدمات العامة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية خلال العام الماضي"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2018 (يناير- ديسمبر 2018)، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b644a484.html، صفحة 4. راجع أيضاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 24 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b8d31bc4.html، الفقرتان 63، 84؛ برنامج الأغذية العالمي، موجز برنامج الأغذية العالمي في ليبيا، يونيو 2018، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2McvTT0، صفحة 1.

[161] اليونيسف، تقرير عن الحالة الإنسانية في ليبيا لمنتصف عام 2018، 27 يوليو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6ac2124.html، الصفحتان 1، 2؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 5.

[162] في 31 أغسطس 2018، وفقاً لخدمة الأمم المتحدة للتتبع المالي، تواجه خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2018 فجوة تمويلية تبلغ 77.5% (242.4 مليون دولار أميركي) من الاحتياجات غير الملباة؛ خدمة الأمم المتحدة للتبع المالي، خطة الاستجابة/ملخص المناشدة لعام 2018، تم الوصول إليها في 3 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2uhhVZd.

[163] على سبيل المثال، في مايو 2018، أدى تصاعد القتال وسط ظروف تشبه الحصار في درنة إلى تدهور كبير في الوضع الإنساني، مع تقارير عن نقص حاد في الغذاء والماء والدواء: منظمة العفو الدولية، ليبيا تحمي المدنيين تحت الحصار في درنة، 11 يونيو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6428ad4.html؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ليبيا | تحديث عاجل عن درنة #7، 11 يونيو 2018، https://bit.ly/2zDqEtR؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مذكرة إعلامية موجزة عن ليبيا - المخاطر المتصاعدة، 8 يونيو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b559f0d4.html.

[164] تم تحديد ست "مناطق" بأنها الأكثر تضرراً: سرت وغات ودرنة وبنغازي والجفارة وزوارة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحات 28-30. راجع أيضاً، ريتش، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، صفحة 25.

إلى المساعدات الإنسانية[165]، مما يترك الفئات الأشد ضعفاً[166]، ولا سيما النازحين داخلياً وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، مع احتياجات عاجلة غير ملباة[167].

28. **الأمن الغذائي:** اعتبارًا من مارس 2018، تم الإبلاغ عن أنَّ 175,000 شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية[168]. وتفيد التقارير أنَّ استراتيجيات المواجهة السلبية مثل خفض عدد الوجبات اليومية وتقليل النفقات غير المتعلقة بالغذاء مثل الصحة والتعليم سائدة[169]. وبسبب محدودية الوصول إلى الموانئ وقطع الطرق، ورد أنَّ الواردات الغذائية إلى ليبيا قد تضاءلت، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل حاد[170].
29. **سبل كسب العيش:** على الرغم من التحسن النسبي في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا منذ أوائل عام 2018،[171] إلاَّ أنَّ الوضع الاقتصادي العام يستمر في التدهور، حيث أفادت التقارير بأن الناس لديهم دخل أقل في حين أن تكاليف المعيشة قد زادت بشكل

---

[165] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ملخص سنوي للوصول، يناير- ديسمبر 2017، 28 مارس 2018، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2018، (يناير- ديسمبر 2018)، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b644a484.html، صفحة 19؛ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، بيان نهاية البعثة من المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، السيدة سيسيليا خيمينيز- داماري، عند اختتام زيارتها الرسمية إلى ليبيا في الفترة من 25 إلى 31 يناير 2018، 2 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5b55ba1bd.html.

[166] حدد الشركاء في المجال الإنساني المجموعات السكانية التالية بأنها الأكثر احتياجاً للمساعدة الإنسانية: الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، أو في المناطق الملوثة بمخاطر المتفجرات، أو في المناطق التي يصعب الوصول إليها؛ المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، بمن فيهم المقيمين في مراكز الاحتجاز؛ الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقات أو قضايا الصحة العقلية؛ الأشخاص النازحون داخلياً الذين يعيشون في مساكن مستأجرة ومراكز جماعية؛ العائدون (خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العودة)؛ المجتمعات المستضيفة المثقلة بالأعباء؛ النساء الحوامل، الأسر التي ترأسها نساء؛ الأطفال، والشباب؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحات 31-34.

[167] " يتم تقييم النازحين داخلياً واللاجئين والمهاجرين، والعائدين والليبيين غير النازحين في المناطق الأكثر تضرراً، على أنهم بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ليبيا، تم الوصول في 3 سبتمبر 2018، https://bit.ly/2mcK3rQ. راجع أيضاً، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرات 18-24. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحتان 13-14. أفادت التقارير بأن العديد من الأشخاص النازحين داخلياً قد فقدوا أو تركوا وراءهم وثائقهم الشخصية اللازمة للوصول إلى الخدمات والمساعدة والتوظيف. ومع ذلك، ولأسباب أمنية ولأسباب أخرى، قد لا يتمكنون من العودة إلى مكانهم الأصلي من أجل إعادة إصدار وثائق الهوية؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرة 29. راجع أيضاً، رويترز، نازحو بنغازي: اختبار محك لليبيا، 17 مايو 2018، https://reut.rs/2wQCdwg؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً من بنغازي، مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6abebf4.html، صفحة 1.

[168] ومن بين الذين يعتبرون أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، الأشخاص المشردين داخلياً والعائدين واللاجئين، وعلى وجه الخصوص الأسر التي ترأسها نساء عاطلات عن العمل؛ برنامج الأغذية العالمي، الموجز الوطني لبرنامج الأغذية العالمي في ليبيا، يونيو 2018، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2McvTT0، صفحة 1.

[169] برنامج الأغذية العالمي، الموجز الوطني لبرنامج الأغذية العالمي في ليبيا، يونيو 2018، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2McvTT0، صفحة 1؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 22؛ ريتش، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحتان 2، 15.

[170] بحسب ما ورد ازدادت أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية (مثل الأرز ودقيق القمح) بنسبة تصل إلى 200% مقارنة بمستويات ما قبل النزاع؛ برنامج الأغذية العالمي، الموجز الوطني لبرنامج الأغذية العالمي في ليبيا، يونيو 2018، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2McvTT0، صفحة 1؛ في مايو ويونيو 2018، في 95 من أصل 100 بلدية، تم تقييم الغذاء على أنه مكلف للغاية بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً؛ المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 20.

[171] ورد حدوث تحسن نسبي في استقرار الاقتصاد الكلي بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، ولكنَّ ذلك قد قوبل بتقارير عن سوء إدارة صارخ للأموال العامة؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 7 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c65d64.html، الفقرات 20-24. راجع أيضاً، برنامج الأغذية العالمي، ليبيا: اللوحة الوطنية لمنصة تنبيه شبكات الأمان، مايو 2018، 31 مايو 2018، https://bit.ly/2uoumkW؛ ريتش، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، صفحة 3.

كبير[172]. وورد أنَّ ظروف المعيشة تزداد سوءاً بسبب ضعف الخدمات الأساسية وارتفاع أسعار السلع الأساسية[173]. ووفقاً للتقارير، يضطر الأشخاص من الفئات الأشد ضعفاً على نحو متزايد إلى تخفيض النفقات على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية[174].

30. **الصحة:** أفيد بأن نظام الرعاية الصحية قد تدهور إلى حد الانهيار[175]. وأفادت التقارير بإغلاق عدد من مرافق الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع[176]. ويقال بأنَّ الجماعات المسلحة تهاجم العاملين الطبيين والمرافق الطبية وتتدخل في عملهم وتعطله[177]. وبينما تشير التقارير إلى أنَّ الاحتياجات الطبية، لا سيما الإصابات المتعلقة بالنزاع، تستمر في الارتفاع، هنالك نقص في الأدوية واللوازم والمعدات الطبية إلى جانب النقص الحاد في الموظفين المتخصصين والمهرة[178]. وتفيد التقارير أنَّ الحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وإعاقة وقضايا الصحة العقلية عرضة للخطر بشكل

---

[172] "يستمر الوضع الاقتصادي في التدهور: التضخم، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء، ونقص السيولة، كلها أدت إلى انخفاض القوة الشرائية للسكان الليبيين، وخاصة أولئك المتأثرين أصلاً بالصراع، مما يزيد من تعميق نقاط الضعف"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا (يناير- ديسمبر 2018)، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b644a484.html، صفحة 6.

[173] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحات 19-21؛ المجلس الأطلنطي، دستور ليبيا هو الشرط الأدنى للانتخابات، 1 فبراير 2018، https://bit.ly/2EAu0g1؛ ريتش، التحديات الرئيسية وآليات المواجهة، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحات 1، 13، 14.

[174] برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأغذية العالمي في ليبيا: موجز قطري، أبريل 2018، https://bit.ly/2yO4rsh، صفحة 1؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 21؛ ريتش، وصول اللاجئين والمهاجرين إلى الموارد والرعاية الصحية والإسكان، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحتان 2، 15.

[175] "تدهور نظام الصحة العامة – ما يقرب من 75% من المرافق الصحية مغلقة أو لا تعمل إلاَّ بشكل جزئي"؛ الحماية، العنف على الخط الأمامي: الهجمات على قطاع الرعاية الصحية في عام 2017، 21 مايو 2018، https://bit.ly/2KEfp4Y، صفحة 31. راجع أيضاً، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحتان 15-16؛ هيومان رايتس ووتش، ليبيا: عائلات بنغازي النازحة ممنوعة من العودة، 1 فبراير 2018، http://www.refworld.org/docid/5a8eb100a.html؛ اليونيسف، ليبيا: تقرير عن الوضع الإنساني لعام 2017، 22 يناير 2018، https://uni.cf/2n1Aoo7.

[176] وفقاً لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الليبية، تم إغلاق 17 مستشفى من أصل 97 مستشفى، ولا تعمل سوى أربعة مستشفيات بين 75 و 80% من طاقتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 20% من مرافق الرعاية الصحية الأولية مغلقة، والباقي غير مناسب لتقديم الخدمات؛ منظمة الصحة العالمية، مراجعة للقطاع الصحي في ليبيا لعام 2017، 31 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b644bd84.html، صفحة 1. راجع أيضاً، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 15.

[177] المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx. راجع أيضاً، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ليبيا: قطاع الرعاية الصحية يتعرض لهجوم، 22 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b559c944.html؛ الحماية، العنف على الخط الأمامي: الهجمات على قطاع الرعاية الصحية في عام 2017، 21 مايو 2018، https://bit.ly/2KEfp4Y، صفحة 31. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 7. راجع أيضاً الفقرة 8 أعلاه.

[178] في الفترة من مايو إلى يونيو 2018، أفيد في 94% من البلديات بأن الحصول على الأدوية غير منتظم، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 18. راجع أيضاً، رويترز، عيادة السرطان الليبية تعتمد على الجهات المانحة لعلاج المرضى، 6 أغسطس 2018، https://reut.rs/2vCxrhY؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحتان 16، 43؛ اليونيسف، ليبيا: تقرير عن الوضع الإنساني لعام 2017، 22 يناير 2018، https://uni.cf/2n1Aoo7.

خاص في ضوء القدرة المحدودة للخدمات الصحية[179]. ويظل الوصول إلى الرعاية الصحية من قبل النازحين داخلياً والعائدين واللاجئين والمهاجرين[180] محدوداً[181]. وتفيد التقارير أنَّ تعاطي المخدرات والكحول آخذ في الارتفاع منذ بداية النزاع[182].

31. **المأوى:** يُذكر أنَّ المساكن والبنية التحتية، ولا سيما في المناطق الساحلية، شهدت مستويات عالية من الدمار نتيجة لموجات من الصراع منذ عام[183]2011. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير أن الآلاف من الأشخاص، ومعظمهم من النازحين داخلياً، يعيشون في ظروف دون المستوى في المباني المتضررة و/أو غير المكتملة[184]. وبحسب ما ورد يواجه طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون صعوبة خاصة في الوصول إلى المأوى الملائم بسبب وضعهم غير القانوني في ليبيا[185].
32. **التعليم:** على الرغم من الإشارة إلى أن الحضور العام في المدارس في ازدياد، إلاّ أنَّ المشاكل مستمرة بسبب تضرر المدارس و/أو تدميرها[186]. وقد تم الإبلاغ عن حالات اختطاف وغيرها من الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة ضد الأطفال

---

[179] على سبيل المثال، أفادت التقارير أن خدمات الصحة النفسية وتنظيم الأسرة غير متوفرة بالكامل في الجنوب ومتاحة في 1% فقط من كل المرافق الصحية في أجزاء أخرى من ليبيا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، الصفحات 7، 33، 34.

[180] " بدون المستندات القانونية التي تثبت وضعهم، كثيراً ما يُستبعد المهاجرون واللاجئون من آليات الضمان الاجتماعي ويُحرمون من الحصول على الخدمات الأساسية. يعاني المهاجرون واللاجئون في ليبيا من محدودية الوصول إلى الرعاية الطبية الأولية والرعاية الصحية العقلية والتدخل الطبي في حالات الطوارئ، بما في ذلك الإدارة السريرية للناجين من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس"؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 43. "يُعتقل المهاجرون الذين يصابون بمرض معدٍ (مثل السل). وهذا يعني أن معظم المهاجرين يترددون في استخدام خدمات الصحة العامة خوفاً من إرسالهم إلى مراكز الاحتجاز"، لجنة الإنقاذ الدولية، اقتحام الحدود، 11 يوليو 2018، https://bit.ly/2vrnPY1، صفحة 12. راجع أيضاً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع المفوضية حول ليبيا (أبريل 2018)، 13 أبريل 2018، https://bit.ly/2Kg8SBP، صفحة 3؛ ريتش، وصول اللاجئين والمهاجرين إلى الموارد والرعاية الصحية والإسكان، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحات 1، 21-24.

[181] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 43؛ منظمة الصحة العالمية، مراجعة للقطاع الصحي في ليبيا لعام 2017، 31 ديسمبر 2017، http://www.refworld.org/docid/5b644bd84.html، صفحة 1.

[182] منظمة الصحة العالمية، مَن الذي يقدم رعاية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وأين ومتى وكيف، 2017، https://bit.ly/2AE2Iqs، صفحة 19.

[183] على سبيل المثال في مدينة سرت، لا يزال ما يزيد عن 2,500 منزل مدمر نتيجة للنزاع في عام 2016، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع المفوضية حول ليبيا (3-9 أغسطس 2018)، 9 أغسطس 2018، https://bit.ly/2NAhHnA. بحسب ما ورد ظلت ثلاث مناطق مركزية في سرت (كامبو وجيزة وسرت 3) خالية من السكان نتيجة للتدمير الواسع النطاق؛ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، في ليبيا، المدينة التي كانت تديرها الدولة الإسلامية تكافح للانطلاق من جديد، 21 أغسطس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b87f0154.html.

[184] بينما يعيش غالبية الأشخاص النازحين داخلياً في مساكن خاصة، يعيش 16% في مآوي عامة أو غير رسمية، المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، صفحة 12. راجع أيضاً، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرة 36؛ ريتش، وصول اللاجئين والمهاجرين إلى الموارد والرعاية الصحية والإسكان، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، صفحة 2.

[185] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 10 مايو 2018، http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html، الفقرتان 35-36؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: الحماية – لمحة عامة عن الوضع، يناير فبراير 2018، 29 مارس 2018، https://bit.ly/2Hzfaeb؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 44؛ ريتش، وصول اللاجئين والمهاجرين إلى الموارد والرعاية الصحية والإسكان، ديسمبر 2017، https://bit.ly/2KfgC6K، الصفحات 1، 18-21.

[186] أفادت التقارير أن ما مجموعه 489 مدرسة قد تأثرت بالأزمة، حيث تم تدمير 40 مدرسة بالكامل بينما تستقبل 26 منها النازحين داخلياً. ويؤثر ذلك على ما يقدر بنحو 244,500 طالب ليبي بالإضافة إلى 160,178 طالب لاجئ ومهاجر؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 41. وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح في المنظمة الدولية للهجرة، أبلغ 97% من البلديات عن أن غالبية الطلاب كانوا يدرسون في المدارس. وذكرت نسبة 3% المتبقية عدم انتظام الحضور في درنة وأوباري وجنزور وهراوة؛ المنظمة الدولية للهجرة، تتبع التنقل في النزوح في ليبيا - تقرير حول النازحين داخلياً والعائدين، 30 يونيو 2018، https://bit.ly/2vm58Vx، الصفحتان 4، 17.

والمدرسين والمدارس[187]. وفي ضوء الوضع الاقتصادي، أفيد بأن عدم القدرة على تحمل نفقات الخدمات التعليمية يبقى حاجزاً أمام التعليم، خاصة بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً[188].

33. **المياه والصرف الصحي والوقود والكهرباء:** يذكر أنَّ الخدمات العامة قد تعطلت وأنَّ البنية الأساسية قد تدهورت، مما يؤثر بشدة في الوصول إلى الخدمات الصحية والكهرباء والوقود والصرف الصحي والمياه النظيفة[189]. وقد أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء احتمال انهيار نظام المياه في حالة عدم إجراء الصيانة الأساسية[190]. وتفيد التقارير أنَّ الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في معظم الأيام يظل يشكل تحدياً للعديد من الأسر[191].

الوصول إلى الإقليم والحماية الدولية

34. بما أن الوضع في ليبيا يبقى غير مستقر وملتبس، تدعو الفوضية جميع الدول للسماح للمدنيين (المواطنون الليبيون والمقيمون السابقون المعتادون في ليبيا ومواطنو البلدان الثالثة) الذين يفرون من ليبيا بالوصول إلى أراضيها.
35. يجب معالجة جميع مطالبات المواطنين والمقيمين المعتادين في ليبيا الساعين للحماية الدولية بإجراءات عادلة وفعالة وفقاً لقانون اللاجئين الدولي والإقليمي[192]. بالنسبة للأفراد الذين تم رفض مطالبتهم قبل الأحداث الأخيرة، فإنَّ الوضع الحالي، بناءً على الظروف الفردية للمطالبة، قد يؤدي إلى تغيرات في الظروف، والتي يجب أخذها في الاعتبار في حالة تقديم طلب لجوء جديد. وترى المفوضية أن الأشخاص الذين تأثروا تأثراً مباشراً بالتطورات منذ عام 2011 قد يكونون عرضة بشكل خاص للاضطهاد أو غيره من أشكال الضرر الجسيم، بمن فيهم، من بين آخرين، الأفراد الذين يعارضون أو يُنظر إليهم على أنهم يعارضون أحد طرفي النزاع؛ المسؤولون الحكوميون والسياسيون؛ أعضاء السلطة القضائية وإنفاذ القانون؛ أعضاء بعض الأقليات الدينية أو العرقية أو القبلية؛ الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتهكون "الأخلاق العامة"؛ المهنيون الإعلاميون المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني؛ المهنيون الطبيون؛ العاملون في المجال الإنساني؛ النساء العاملات في المجال العام؛ الأفراد ذوو التوجهات الجنسية و/أو الهويات الجنسية المتنوعة (سواء كان الأمر حقيقياً أو متصوراً)؛ وأعضاء القبائل/العائلات أو الأفراد الذين يعتقد أنهم يدعمون نظام القذافي السابق[193]. قد يكون الأشخاص الذين لديهم هذه الملفات

---

[187] وفقاً لوزير التعليم الليبي، عثمان عبد الجليل، "لقد توقفت بعض المدارس عن العمل تماماً والبعض الآخر في حالة سيئة جداً. فتصاعد حدة العنف في تلك المناطق يجعل استمرار العملية التعليمية مستحيلاً. إنَّ الذهاب إلى العمل للمعلمين وحضور الدروس للطلاب مهمة بطولية "؛ عالمهم، الليبيون صدموا عندما تم العثور على جثث الأطفال الذين اختُطفوا وهم في طريقهم إلى المدرسة، 9 أبريل 2018، https://bit.ly/2K03T80. راجع أيضاً، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، موجز عن حماية المرأة والطفل، 28 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6449314.html. راجع أيضاً الفقرتين أعلاه 8 و11.

[188] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 41. وكالة التعاون الفني والتنمية (أكتِد)، تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات في مخيمات مختارة وغير رسمية للنازحين داخلياً، بنغازي، ليبيا، يناير 2018، https://bit.ly/2tFt70m، الصفحتان 4، 5.

[189] "بعد مضي ستة أعوام على اندلاع الأزمة، تشير التقييمات إلى أنَّ 64% فقط من السكان المتضررين يحصلون على مصادر مياه الشرب الكافية. ولا تزال التخفيضات المتكررة للكهرباء [...] تؤثر على مرافق المياه والصرف الصحي، كما أنَّ نقص الصيانة وقطع الغيار هي المحركات الرئيسية لعدم كفاية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي"؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 45. راجع أيضاً الصفحات 5، 8، 14 و15 من التقرير نفسه. راجع أيضاً، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ليبيا: المستشفيات التي تعاني من النقص؛ انهيار البنية التحتية العامة، 24 أغسطس 2017، https://bit.ly/2w3j87G.

[190] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2018، 1 مارس 2018، http://www.refworld.org/docid/5b6429ad4.html، صفحة 45.

[191] المصدر السابق نفسه، الصفحتان 17، 45. راجع أيضاً، رويترز، انقطاع التيار المتكرر خلال فصل الصيف يلقي بثقله على التجار المتعثرين في ليبيا، 17 أغسطس 2018، https://reut.rs/2wbeLGq؛ قناة الجزيرة، انقطاع التيار الكهربائي عن الدوائر الاقتصادية في ليبيا، 11 أغسطس 2018، https://bit.ly/2PlsJh0؛ ريتش، ليبيا، تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام 2017، سبتمبر 2017، https://bit.ly/2Klh2Vm، صفحة 2.

[192] تشمل الأُطر القابلة للتطبيق اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 الملحق بها؛ توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالتأهيل [الاتحاد الأوروبي، التوجيه رقم EU/95/2011 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن معايير تأهيل مواطني الدول الثالثة أو الأشخاص عديمي الجنسية كمستفيدين من الحماية الدولية، لوضع موحد للاجئين أو للأشخاص المؤهلين للحصول على حماية فرعية، ولمحتوى الحماية الممنوحة (إعادة صياغة) ("توجيه التأهيل")، 13 ديسمبر 2011، http://www.refworld.org/docid/4f06fa5e2.html]؛ أو غيرها من الأطر الإقليمية المنطبقة، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 وإعلان قرطاجنة [إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين والندوة حول الحماية الدولية للاجئين في أميركا الوسطى والمكسيك وبنما، 22 نوفمبر 1984، http://www.refworld.org/docid/3ae6b36ec.html].

[193] راجع أعلاه "انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني".

وغيرها من الملفات في حاجة إلى الحماية الدولية للاجئين وفقًا لاتفاقية عام 1951، وذلك بسبب رأي سياسي حقيقي أو محتمل، أو لأسباب تتعلق بأسس أُخرى من اتفاقية عام 1951. يجب النظر في المطالبات على أساس فردي، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل حالة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى المفوضية أنَّ الأشخاص الفارين من ليبيا قد يحتاجون إلى الحماية الدولية للاجئين وفقاً للمادة 1 (2) من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، أو في بلدان اللجوء خارج الاتحاد الإفريقي، وفي الحالات التي لا تنطبق فيها معايير اتفاقية عام 1951 على حالة فردية، يمكن استيفاء معايير لأشكال الحماية التكميلية[194].

36. قد يكون هناك أفراد ارتبطوا بأفعال تدخلهم في نطاق بنود الاستبعاد الواردة في المادة "1 واو" من اتفاقية عام 1951[195]. في مثل هذه الحالات، سيكون من الضروري دراسة أي قضايا تتعلق بالمسؤولية الفردية عن الجرائم بعناية، والتي قد تؤدي إلى الاستبعاد من الحماية الدولية للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، للحفاظ على الطابع المدني للجوء، يتعين على الدول تقييم حالة الوافدين بعناية من أجل تحديد العناصر المسلحة وفصلها عن اللاجئين المدنيين[196].

موقف المفوضية من العودة

37. تُشيد المفوضية بأي تدبير اتخذته الدول بتعليق عمليات الإعادة القسرية للمواطنين أو المقيمين المعتادين في ليبيا، بما في ذلك أولئك الذين رُفضت طلباتهم للجوء. وتحث المفوضية جميع الدول على تعليق عمليات الإعادة القسرية إلى ليبيا إلى أن يتحسن الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان إلى حد كبير. وبالنظر إلى تقلب الحالة، وتشتت السيطرة، ووفرة الجماعات المسلحة، ترى المفوضية أنه من غير المحتمل، في الظروف الحالية، الوفاء بمعايير الملاءمة والمعقولية لرحلات جوية داخلية أو بديل عن النقل إلى مواقع أُخرى[197]. يعتبر تعليق الإعادة القسرية للمواطنين والمقيمين المعتادين إلى ليبيا بمثابة الحد الأدنى من المعايير، ويجب ألا يحل محل الحماية الدولية للاجئين للأشخاص الذين يتبين أنهم يستوفون معايير وضع اللاجئ بموجب اتفاقية عام 1951 واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969. هذه المشورة صالحة حتى يتحسن الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في ليبيا بما فيه الكفاية للسماح بعودة آمنة وكريمة.

احتياجات الحماية الدولية لمواطني الدول الثالثة المغادرين من ليبيا وعبرها

38. من بين الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لمغادرة ليبيا، بما في ذلك عن طريق البحر، رعايا دول ثالثة، بمن فيهم الأشخاص الذين اعترفت بهم المفوضية كلاجئين أو مسجلين لدى المفوضية كطالبي لجوء في ليبيا، أو الأشخاص الذين يعبرون ليبيا والذين تم تسجيلهم في بلدان أُخرى أو اعتُرف بهم كلاجئين في بلدان أخرى يقيمون فيها قبل الوصول إلى ليبيا (من قبل المفوضية أو في إجراءات اللجوء الحكومية)، بالإضافة إلى أشخاص آخرين بحاجة إلى حماية دولية.

---

[194] في سياق التزامات حقوق الإنسان، أو في أطر العمل الإقليمية المعمول بها، مثل توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالتأهيل.

[195] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية بشأن الحماية الدولية رقم 5: تطبيق بنود الاستبعاد: المادة "1 واو" من اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، 4 سبتمبر 2003، CR/GIP/03/05، http://www.unhcr.org/refworld/docid/3f5857684.html.

[196] مراجعة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء، سبتمبر 2006، http://www.refworld.org/docid/452b9bca2.html.

[197] يتحمل صانع القرار عبء إثبات أن تحليل النقل إلى موقع آخر له صلة بالحالة المعينة. إذا اعتُبر ذو صلة، يعود الأمر إلى الطرف الذي يؤكد ذلك لتحديد منطقة النقل المقترحة وتقديم أدلة تثبت أنه بديل معقول للفرد المعني. مراجعة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية بشأن الحماية الدولية رقم 4: رحلات جوية داخلية أو بديل عن النقل إلى موقع آخر ضمن سياق المادة "1 ألف (2) من اتفاقية العام 1951 و/أو بروتوكول عام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين، HCR/GIP/03/04، 23 يوليو 2003، http://www.refworld.org/pdfid/3f2791a44.pdf، والفقرات 33-35. لتكون منطقة الرحلة الجوية الداخلية/بديل النقل إلى موقع آخر ذات صلة، يجب أن تكون إمكانية الوصول إلى المنطقة المقترحة للنقل عملية وآمنة وقانونية. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون لدى المدعي خوف مبرر من التعرض للاضطهاد على يد الدولة ووكلائها، فهنالك افتراض بأن منطقة الرحلة الجوية الداخلية/بديل النقل إلى موقع آخر ليستا "ذات صلة" بالمناطق الخاضعة لسيطرة الدولة. إذا كان مقدم الطلب يخشى الاضطهاد من قبل أحد الفاعلين غير التابعين للدولة، فيجب النظر في القدرة على متابعة المدعي في المنطقة المقترحة وقدرة الدولة على توفير الحماية هناك، مراجعة الفقرات 9-21. وترى المفوضية أنَّ تحليلاً مشابهاً سينطبق عندما يُنظر في إمكانية تطبيق "منطقة الرحلة الجوية الداخلية" في سياق تحديد الأهلية للحماية الفرعية.

39. إن الوضع الذي تمارس فيه إحدى الدول سلطة قضائية على الأشخاص نتيجة لاعتراضهم أو إنقاذهم في البحر يتطلب احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. تحث المفوضية الدول على الامتناع عن عودة أي رعايا دول ثالثة تم اعتراضهم أو إنقاذهم في البحر إلى ليبيا، وضمان تمكن المحتاجين إلى الحماية الدولية من الوصول إلى إجراءات اللجوء العادلة والفعالة عند النزول[198].
40. عند وصولهم إلى بلد اللجوء، ينبغي إحالة رعايا البلدان الثالثة الذين يطلبون الحماية الدولية أو يُشيرون بطريقة أُخرى إلى أي حاجة محتملة للحماية الدولية، إلى إجراءات اللجوء الوطنية، للنظر في طلباتهم الخاصة بالحماية الدولية للاجئين[199].

تسمية ليبيا كدولة ثالثة آمنة

41. لا تعتبر المفوضية أنه من المناسب للدول أن تحدد ليبيا بأنها "دولة ثالثة آمنة" أو تطبق عملياً هذه التسمية عليها. قد يؤدي تحديد بلدٍ ما باعتباره "بلداً ثالثاً آمناً" إلى عدم النظر في طلب الحماية الدولية بناءً على أسسه الموضوعية، بل قد يُعتبر غير مقبول، أو يُعالج بإجراء معجَّل مع ضمانات إجرائية قليلة. حتى قبل الاضطرابات الحالية وانعدام الأمن، اعتبرت المفوضية أنه لا ينبغي اعتبار ليبيا دولة ثالثة آمنة في ظل غياب نظام للجوء يعمل، والصعوبات والاعتداءات التي يتم الإبلاغ عنها على نطاق واسع والتي يواجهها طالبو اللجوء واللاجئون في ليبيا، وغياب الحماية من مثل هذه الاعتداءات وعدم وجود حلول دائمة[200]. وتدعو المفوضية الدول إلى عدم توجيه طلبات الحماية الدولية من رعايا البلدان الثالثة إلى إجراءات عاجلة أو إعلان عدم قبولهم، على أساس حقيقة أنهم كانوا يقيمون سابقاً في ليبيا أو عبروها.

تسمية ليبيا كمكان للسلامة لغرض الإنزال بعد الإنقاذ في البحر

42. في سياق الإنقاذ في البحر وبما يتماشى مع القانون البحري الدولي، يجب أن يحدث إنزال الركاب بطريقة يمكن التنبؤ بها في مكان آمن وفي ظروف تدعم احترام حقوق الإنسان للأشخاص الذين يتم إنقاذهم، بما في ذلك الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية[201]. عندما يتم إنقاذ طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين في البحر، بما في ذلك عن طريق السفن العسكرية والتجارية، "*فإن الحاجة إلى تجنب إنزالهم في الأراضي حيث تتعرض حياتهم وحرياتهم (...) للتهديد*" تكون مهمة في تحديد ما يشكل

---

[198] مراجعة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 2240 (2015)، الذي يأذن للدول الأعضاء بفحص السفن في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي إذا كان يشتبه في أنها تهرب المهاجرين أو تقوم بالاتجار بالبشر من ليبيا، والاستيلاء على السفن التي تم التأكد من أنها تستخدم لهذه المقاصد. يعترف القرار بأنه "قد يكون من بين هؤلاء المهاجرين أشخاصاً يستوفون تعريف اللاجئ بموجب اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967 الملحق بها" ويحث الدول على احترام حقوق المهاجرين و"الامتثال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب مقتضى الحال"؛ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 2240 (2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته الرقم 7531، في 9 أكتوبر 2015، 9 أكتوبر 2015، 2015) S/RES/2240)، http://www.refworld.org/docid/5b64698c4.html. راجع أيضاً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدخل المفوضية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية هرسي وآخرين ضد إيطاليا، مارس 2010، الطلب رقم 09/27765، http://www.refworld.org/docid/4b97778d2.html.

[199] يتمتع الأشخاص الذين ينتقلون إلى البحر الأبيض المتوسط وعبره بوضع هجرة مختلف، حيث إن أغلبيتهم غير مؤهلين للحصول على حماية اللاجئين أو الحماية الفرعية. ومع ذلك، وفقاً لـ"يوروستات"، ما يقرب من 30% من الواصلين إلى الشواطئ الأوروبية كانوا في حاجة إلى الحماية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، واجه البعض صعوبات واعتداء شديدين على أيدي المتجرين عديمي الضمير أثناء الرحلة؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/المنظمة الدولية للهجرة، مقترح لإنشاء ترتيب تعاوني إقليمي يضمن النزول السريع للأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر ومعالجة وضعهم لاحقاً، 27 يونيو 2018، https://bit.ly/2Oi1UJX، صفحة 1.

[200] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدخل المفوضية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية هرسي وآخرون ضد إيطاليا، مارس 2010، الطلب رقم 09/27765، http://www.refworld.org/docid/4b97778d2.html. راجع أيضاً أعلاه، "وضع مواطني دول ثالثة (بمن فيهم طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين)".

[201] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ المنظمة الدولية للهجرة، مقترح لإنشاء ترتيب تعاوني إقليمي لضمان الإنزال السريع للأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر ومعالجة وضعهم لاحقاً، 27 يونيو 2018، https://bit.ly/2Oi1UJX، صفحة 2، المنظمة البحرية الدولية، القرار MSC.155(78)، اعتماد التعديلات على الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحريين، 1979، 20 مايو 2004، الملحق 5، http://www.refworld.org/docid/432acad44.html؛ المنظمة البحرية الدولية، القرار MSC.167(78)، مبادئ توجيهية بشأن معاملة الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر، 20 مايو 2004، http://www.refworld.org/docid/432acb464.html؛ المنظمة البحرية الدولية، الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحريين، 27 أبريل 1979، 1403 UNTS، الملحق، الفقرة 1.3.2، http://www.refworld.org/docid/469224c82.html.

مكاناً آمناً[202]. في ضوء الوضع الأمني المتقلب بشكل عام ومخاطر الحماية الخاصة لمواطني البلدان الثالثة (بما في ذلك الاحتجاز في ظروف دون المستوى، والتقارير عن الانتهاكات الخطيرة ضد طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين)[203]، لا تعتبر المفوضية أنَّ ليبيا تستوفي المعايير لتعيينها كمكان للسلامة لغرض الإنزال بعد الإنقاذ في البحر[204]. لا يغير الإنشاء المقترح لمرفق التجميع والمغادرة كبديل للاحتجاز موقف المفوضية بأنه لا يمكن اعتبار ليبيا مكاناً آمناً لغرض الإنزال، مما يشير أيضًا إلى أنه يجب إخلاء جميع الأشخاص الذين ينقلون من خلال هذا المرفق من ليبيا لأسباب تتعلق بالحماية، رغم أن ذلك قد لا يكون خياراً للجميع.

تحديث ومراجعة

43. سيتم استعراض موقف المفوضية مع تطور الحالة وسيتم تحديثه حسب الضرورة.

---

[202] المنظمة البحرية الدولية، القرار MSC.167(78)، مبادئ توجيهية بشأن معاملة الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر، 20 مايو 2004، الفقرة 6.17، http://www.refworld.org/docid/432acb464.html. راجع أيضاً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الوقت الذي يتراجع فيه عدد الوافدين إلى البحر الأبيض المتوسط ويرتفع عدد الوفيات، تدعو المفوضية إلى تعزيز البحث والإنقاذ، في 6 يوليو 2018، http://unhcr.org/5b3f270a4.

[203] راجع أعلاه الفقرتين 19 و21.

[204] تنطبق أيضاً التزامات عدم الإعادة القسرية على المواطنين الليبيين والمقيمين المعتادين السابقين في ليبيا الذين تم اعتراضهم/إنقاذهم في البحر.